مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
٧

تخطيط وتنمية القوى العاملة

فى المملكة العربية السعودية

دراسة جغرافية

إعـــداد

د / فريال بنت محمد الهاجرى

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المشارك

بكلية الآداب – للبنات بالدمام

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية

العدد الواحد والخمسون

اكتوبر ٢٠٠٢

ملخص البحث :

يحتل التخطيط للقوى العاملة والتعليم أهمية كبيرة في التركيب الاقتصادي لما له من أهمية بالغة في التخطيط للتنمية الشاملة . وتوليها الدولة اهتماماً بارزاً خلال خططها التنموية الخمسية لكونها مقوماً أساسياً للتنمية الاقتصادية ؛ باعتبارها محور الاقتصاد الوطني ، وأحد مدخلات الإنتاج . وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الأضواء على القوى العاملة ؛ تطورها وفقاً لأقسام النشاط الاقتصادي ، وإبراز دور الدولة في تنمية القوى العاملة خلال خطط التنمية الخمسية .

المقدمة

يحتل التخطيط لتنمية القوى العاملة مكانة كبيرة في الخطط التنموية الخمسية ؛ لما لها من دور بالغ الأهمية في التركيب الاقتصادي للسكان . وقد جاءت خطط التنمية الخمسية الأخيرة مركزة على تنمية الموارد البشرية خاصة وإن القوى العاملة مورد لا ينضب ويمكن أن يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون خشية نفاذها . كما أن القوى البشرية العاملة المدربة أساس التنمية الصناعية وليس الآلات والتقنيات الحديثة .

وقد لاقت القوى العاملة اهتماماً كبيراً من قبل جميع الدول لكونها محور الاقتصاد الوطني ، وأحد مدخلات الإنتاج . واستطاعت الكثير من الدول كاليابان مثلاً بالرغم من ندرة ثرواتها الطبيعية أن تحقق تنمية شاملة بصفة عامة ونمو اقتصادي مرتفع بصفة خاصة بما تملكه من موارد بشرية على درجة عالية من التعليم والتدريب.

ويحتل التخطيط للقوى العاملة والتعليم أهمية بالغة في التركيب الاقتصادي للسكان لما له من دور كبير في التخطيط للتنمية الشاملة . وقد جاء قرار مجلس الوزراء السعودي رقم ١٤٢ بتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ مؤكداً على ضرورة اتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجة المعوقات التي تواجه تنمية القوى البشرية وتوظيفها ، ووضع السياسات اللازمة والكفيلة بإحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ، وتشجيع القطاع الخاص على إتاحة فرص العمل للمواطنين مع العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات في التخصصات التي تتفق واحتياجات التنمية ، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والكليات التقنية بما يكفل تخريج العدد والنوعية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

والجدير بالذكر ؛ إن قوى العمل –ويقصد بها الأفراد النشطين الذين هم في سن العمل مع استبعاد غير القادرين على العمل بسبب الأمراض المزمنة أو الإعاقات وغير ذلك – تنقسم إلى قسمين رئيسين وهما : العاملون وهم الأفراد الذين يزاولون عملاً ما سواء كانوا الملاك أو يعملون بأجر . والمتعطلون عن العمل وهم القادرون على العمل ولكنهم لا يجدونه .

وقد صنفت القوى العاملة وفق النشاط الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات رئيسة وهي :

١. الأنشطة الأولية والثانوية (القطاعات الإنتاجية) : وتشمل قطاع الزراعة والري والغابات وصيد البر والبحر ، المناجم والمحاجر ، والصناعات التحويلية ، الكهرباء والغاز والماء ، والتشييد والبناء .
٢. أنشطة المرتبة الثالثة (القطاعات الخدمية) : وتشمل قطاع تجارة الجملة والتجزئة ، النقل والمواصلات والاتصالات ، المال والتأمين ، والخدمات الاجتماعية والشخصية والتي يدخل ضمنها الصحة والتعليم والدفاع المدني ، وجميع قطاعات الدولة الحكومية .... وغيرها .
٣. أنشطة القطاع النفطي : وتشمل قطاعي النفط والغاز الطبيعي .

ولأغراض هذه الدراسة سيتم توزيع المهن وفقاً للأنشطة الاقتصادية الرئيسة التي صنف السكان في المملكة العربية السعودية على أساسها خلال نتائج التعداد السكاني في المملكة لعام ١٤١٣هـ متفقة في ذلك مع التصنيف

الدولي المعروف للمهن (ISCO-88)[1] والذي يتكون من ثمان مجموعات مهنية رئيسة ، وثمانية عشر نشاطاً اقتصادياً، تتفرع منها مجموعات ثانوية أخرى ومنها مجموعات فرعية أصغر لتشتمل على مئات المهن والأنشطة (منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٦م) .

مشكلة الدراسة وأهدافها ومنهجها والدراسات السابقة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القوى العاملة في المملكة والتي تلعب دوراً لا يمكن إغفاله في التنمية الاقتصادية عن طريق الإجابة على السؤال التالي : هل حققت القوى العاملة تطوراً يتناسب مع أهداف خطط التنمية الخمسية ؟ وهل حققت القوى العاملة تطوراً يتناسب مع التطور السكاني؟ وهل نالت جميع الأنشطة الاقتصادية نصيباً متكافئاً منها ؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة ستتناول هذه الدراسة تطور القوى العاملة عبر خطط التنمية الخمسية والفترة الممتدة ما بين التعدادين ١٣٩٤-١٤١٣هـ (١٩٧٤-١٩٩٢م) ووفقاً للأنشطة الاقتصادية المجمعة ، مع الأخذ بالاعتبار توزيع القوى العاملة وفق الأنشطة الاقتصادية الرئيسة للتحقق من الفرضية القائلة : إن القوى العاملة الوطنية لا تتوزع بطريقة عادلة ومتكافئة على الأنشطة الاقتصادية .

وانتهجت الباحثة في هذه الدراسة **المنهج** الموضوعي لدراسة القوى العاملة في المملكة العربية السعودية ، بالإضافة إلى المنهج التاريخي عند دراسة تطور القوى العاملة في المملكة . كما استخدمت المنهج الأصولي لدراسة وتحليل القوى العاملة خلال خطط التنمية الخمسية وما بين التعدادين . واستعانت الباحثة بالأساليب الكمية كالنسب المئوية ومعدل التغير ومعدل النمو وبعض المقاييس الاقتصادية مثل مؤشر جيبس مارتن للتنوع ، ومعامل الارتباط ، بالإضافة إلى الاستعانة بالطرق الكارتوجرافية لاستخلاص النتائج وتمثيلها بيانياً .

وقد واجهت الباحثة صعوبات عدة منها التناقض والاختلاف بين إجمالي حجم القوى العاملة في خطط التنمية ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر : إجمالي القوى العاملة التابعة للخطة الأولى (١٧٤٦,٥ ألف عامل) تم أخذها من خطة التنمية الثالثة ص٥٥ ، وقد ورد في خطة التنمية الثانية ص ٤٠ رقماً مختلفاً (١٥٢٢,١) ، وإجمالي القوى العاملة التابعة للخطة الثانية (٢٤٧١,٢ ألف عامل) تم أخذها من خطة التنمية الثالثة ص٥٥ ، وقد ورد في خطة التنمية الرابعة ص ٦٦ رقماً مختلفاً (٣٠٢٦,٠) ، وإجمالي القوى العاملة التابعة للخطة الثالثة (٤٤٤٦ ألف عامل) تم أخذها من خطة التنمية الرابعة ص٦٦ ، وقد ورد في خطة التنمية الخامسة ص ٧٥ رقماً مختلفاً (٥٢٤٤,٦) ، وإجمالي القوى العاملة التابعة للخطة الرابعة (٥٧٧١,٨ ألف عامل) تم أخذها من خطة التنمية الخامسة ص٧٥ ، وقد ورد في خطة التنمية السادسة ص ٧٩ رقماً مختلفاً (٦٠٤٩,٤).

أما عن الدراسات السابقة : تحتل دراسة القوى العاملة في المملكة على اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات الاقتصادية والسكانية ، وما دُرس منها **في المملكة** -على حد علم الباحثة- التالي : دراسة الجاسر (١٤١٢هـ) تنمية الموارد البشرية -دراسة في جغرافية السكان- في محاولة للتعرف على خصائص القوى

[1] (ISCO) International Standard Classification of Occupations.

العاملة معتمدة على بيانات تعداد ١٣٩٤هـ ، وتناول النفيعي (١٤١٣هـ) المشكلات التي تواجه إحلال العمالة الوطنية في القطاع الخاص ، كما اهتم النمر (١٤١٤هـ) بدراسة موقف القطاع الخاص من توظيف العمالة السعودية وذلك بدراسة الأسباب التي تدفع القطاع الخاص لتوظيف العمالة الوافدة ، بالإضافة إلى العوامل التي تزيد من مساهمة العمالة السعودية ، وتناول البراك (١٤١٦هـ) المشاكل المترتبة على استخدام العمالة غير الشرعية في المملكة وكيفية التغلب عليها ، كما اهتم القباني في دراسته عام ١٤١٩هـ بالتحليل الجغرافي للعمالة الوافدة وخصائصها في المدن والمناطق الإدارية من حيث نسبها وخصائصها والآثار المترتبة على هجرتها ، وأخيراً اهتم الخريف (١٣٢١هـ) بدراسة القوى العاملة في المملكة العربية السعودية : أبعادها المكانية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للتعرف على السمات الرئيسة للقوى العاملة في المملكة وتوزيعها الجغرافي ، بالإضافة إلى تحديد التغيرات التي طرأت عليها خلال العقدين الماضيين . وحرصت دراسته على الأبعاد المكانية من خلال إبراز التباين بين المناطق الإدارية ، ومعدلات التعطل ، للكشف عن مدى وجود أنماط جغرافية واضحة .

الدراسة والتحليل

أولاً : تطور القوى العاملة في المملكة خلال خطط التنمية الخمسية

بدأت القوى العاملة في المملكة منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المغفور له الملك عبد العزيز وقبل إنتاج البترول واستغلاله بدايات متواضعة ، حيث كان عدد السكان قليلاً والقوى العاملة محدودة ، تعمل في المهن التقليدية كالزراعة والرعي وصيد الأسماك والحرف اليدوية البسيطة . وما لبث الوضع أن تبدل بعد إنتاج البترول بكميات كبيرة ، ودخوله التجارة العالمية ، واستغلال عوائده المالية في تنمية البلاد . وتطلب الأمر الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الوافدة من شتى أنحاء العالم بعد ظهور التخصص المهني الذي أدى بدوره إلى تغيير سمات تركيب القوى العاملة في المملكة .

وتشير بعض المصادر إلى أن حجم القوى العاملة في المملكة بلغ ٧٢٢٠٥٠ عاملاً عام ١٩٦٣م ، منهم ٦٦٢ ألف عامل سعودي بنسبة ٩٢% تقريباً ، ونحو ٦٠ ألف عامل غير سعودي بواقع ٨% (Birks and Sinclair, ١٩٨٠ (A), p.٩٥). كما تشير مصادر أخرى إلى وجود ١٥٠ ألف عامل غير سعودي عام ١٩٦٩م (الخريف . ١٤٢١هـ . ص٢٣) . وارتفع عدد القوى العاملة في المملكة إلى ١٧٤٦,٥ ألف عامل بنهاية خطة التنمية الأولى عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) ؛ بزيادة مقدارها ١٤٢% خلال ١٢سنة . والجدير بالذكر ؛ أن المملكة العربية السعودية قد أعطت أولوية الاستقدام للعمالة العربية حيث تفوقت على دول الخليج العربي في توظيف العمالة العربية غير السعودية وبلغت نسبتهم ٩١% من جملة العمالة الوافدة عام ١٩٧٥م (٧١% من دولة مصر والأردن وفلسطين واليمن)، بينما بلغت نسبتهم ٢٨% ، ٢٥% في دولة قطر والإمارات العربية المتحدة على التوالي (Birks and Sinclair, ١٩٨٠ (B), p.٧٦). كما تُشير الإحصاءات وفق التعداد السكاني الأول إلى أن حجم القوى العاملة في المملكة أزداد من ١٧١٧٢٩٤ عاملاً عام ١٣٩٤هـ(١٩٧٤م) إلى ٤٩١٤٤٠٨ عاملاً عام ١٤١٣هـ(١٩٩٢م)[1] بزيادة مقدارها ١٨٦% .

وقد سعت المملكة العربية السعودية خلال العشر سنوات السابقة لخطة التنمية الأولى -١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)- وبعد أن حافظت على استقرار وأمن البلاد إلى تحقيق بعض الإنجازات عن طريق إتباعها سياسة الميزانية المتوازنة ، واحتفاظها بميزان مدفوعاتها قوياً دون فرض أية قيود على الاستيراد أو تحركات رؤوس الأموال. نجم عن ذلك تحقيق مكاسب مادية ، بالإضافة إلى إرساء القواعد الأساسية لمزيد من النمو في المستقبل . وهنا برزت الحاجة إلى تخطيط الاقتصاد الوطني والعمل على إحداث تغيير بنياني فيه عن طريق إعداد خطة تنموية شاملة على مستوى الدولة ككل ، لتحقيق الأهداف التي تقتضيها المصلحة الوطنية العامة والتي تستند إلى نوع معين من القيم التاريخية والأخلاقية والسياسية التي تسير على هديها البلاد (الصباب . (بدون تاريخ) . ص٨٣-٨٤) .

---

[1] وزارة التخطيط . (بدون تاريخ) . ص ١٢٦-١٣٥ ؛ الأمم المتحدة . (١٩٨١م) . ص١٨.

إن التنمية في مفهومها عملية حضارية شاملة ، تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تتطلب تنمية متوازنة وليس التركيز على جانب واحد على حساب الجانب الآخر . كما لا يمكن أن يكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بدون البدء بتنمية الإنسان أولاً . فالإنسان هو عماد الدولة التي يعتمد تطورها أو تخلفها على كيفية تنميته . وقد بدأ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية بعد عام ١٩٥٦م أثر حرب السويس للخروج من آثار الأزمة الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي (عريقات . (١٩٩٢م) . ص٢٥ ، ٢٧، ١٧٧) . وهدفت خطط التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي جميعها تنمية وتهيئة المواطن اجتماعياً وثقافياً وصحياً حتى يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة ، كما هدفت إلى تنمية القوى البشرية بالتعليم والتدريب وتوفير البيئة الصحية المناسبة والمحافظة عليها (مجلس التعاون لدول الخليج العربي . ١٩٩٦م . ص١١).

وقد أعدت المملكة العربية السعودية سبع خطط تنموية حتى الآن –نفذ منها ست خطط والسابعة قيد التنفيذ– كان للقوى العاملة نصيباً منها ؛ إذ تعد التنمية البشرية أساساً لبناء المواطن العامل والمنتج ، والهدف الأسمى لجهود التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وقد استدعت طموحات التنمية بالمملكة استقدام أعداد كبيرة من العمالة غير السعودية لتغطية النقص النسبي في حجم العمالة السعودية ومهاراتها اللازمة لتلبية متطلبات تنمية الاقتصاد الوطني ، وسرعة إنجاز التجهيزات الأساسية ، إذ أن جهود التنمية البشرية عادة ما يتطلب ظهور نتائجها وقتاً طويلاً نسبياً من الجهود المناظرة في مجالات التنمية الأخرى . وبدأت بعد ذلك مرحلة التنمية المتتابعة لإيجاد توازن تدريجي بين العمالة السعودية وغير السعودية لا سيما وأن القوى العاملة السعودية قد انشغلت خلال فترات التنمية الأولى في التعليم والتدريب . وقد ركزت الجهود التنموية التالية على التوسع في إيجاد فرص العمل للعمالة السعودية إلى جانب تنفيذ سياسة إحلال العمالة السعودية محل غير السعودية والتي دعمت في الخطة السادسة خاصة وأن أعداد الخريجين السعوديين آخذه في النمو (وزارة التخطيط . ١٤١٦هـ . ص١٧٧). فقد ازداد عدد الخريجين والخريجات من الطلبة والطالبات في المرحلة الثانوية من ٢٨٠٦ طالباً وطالبة عام ١٣٩٠هـ إلى ١٦٦٧٨٨ طالباً وطالبة عام ١٤١٩هـ إي بزيادة مقدارها ٢٠٢% سنوياً. كما ارتفع عدد الخريجين والخريجات في التعليم العالي من الجامعات المحلية والخارج من ٨٠٨ عام ١٣٩٠هـ إلى ٢١٢٢٩ عام ١٤١٩هـ بزيادة مقدارها ٨٧% سنوياً (وزارة التخطيط . ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) . ص١٦٢). وفيما يلي ملخص لمراحل تنمية القوى العاملة خلال خطط التنمية الخمسية على النحو التالي (أنظر جدول رقم ١ وشكل رقم ١):

١. خطة التنمية الأولى ١٣٩٠–١٣٩٥هـ (١٩٧٠–١٩٧٥م) :

بحلول عام ١٣٩٠هـ كانت الخصائص والمقومات التي تكون هيكل الاقتصاد السعودي النامي قد تبلورت وتحددت معالمها بوضوح حيث عرف أن لدى المملكة موارد وفيرة لإنتاج الطاقة في المستقبل ، ولتصدير المنتجات الهيدروكربونية لتوفير الموارد المالية ، ولكن يقابل هذا نقص متزايد في القوى البشرية الوطنية المدربة التي

تحتاج إليها عملية التنمية . ومن هنا ظهرت عقبتان أساسيتان على المستوى المحلي : عدم كفاية المرافق الأساسية ، ونقص القوى البشرية (وزارة التخطيط . ١٤٠٠هـ . ص٣٥) .

وحققت القوى العاملة في المملكة العربية السعودية خلال خطة التنمية الأولى زيادة في الأيدي العاملة بنسبة ٣١,٥١% سنوياً حيث قفز حجم القوى العاملة من ١٣٢٨ ألف عامل عام ١٣٩٠هـ إلى ١٧٤٦,٥ ألف عامل عام ١٣٩٥هـ . شكلت القوى العاملة السعودية حوالي ٧٢% من الإجمالي ، وشغلت النسبة المتبقية -العمالة الوافدة- الوظائف التالية : عمال مهرة ، ومشغلو آلات ، وموظفو مبيعات ، وعمال خدمات وزراعيون. وهيمن الغربيون على مجالات العمل التالية : المهن الفنية والعلمية والإدارية ، بينما شغل الآسيويون أغلبية الوظائف الكتابية (وزارة التخطيط . ١٣٩٥هـ . ص٣٤-٣٥ ؛ وزارة التخطيط . ١٤٠٠هـ . ص٥٥) .

٢. خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠هـ (١٩٧٥-١٩٨٠م) :

أعدت الخطة الثانية في ظروف مخالفة لخطة التنمية الأولى ؛ إذ وجد الاستقلال المالي الذي حققه الدخل النفطي وأمكنه تغطية المصروفات الحكومية والواردات . وقد ركزت استراتيجية خطة التنمية الثانية على الاستمرارية في التجهيزات الإنشائية الأساسية ، وإقامة الصناعات المستندة إلى استخدام الطاقة على نحو مكثف ، وفي المقابل اعتماد استقدام القوى العاملة الأجنبية إلى المملكة للمساعدة في تنفيذ برامج التنمية ، وتشجيع الهجرة الداخلية من المناطق الريفية التي يتوفر فيها فائض في القوى البشرية إلى المدن التي تتوفر فيها فرص للأعمال الصناعية، وإفساح المجال أمام المؤسسات الخاصة للقيام بدور كبير في تنمية القطاعات الإنتاجية مع قيام الدولة بتقديم كل المساعدات الممكنة والحوافز المالية لها ، والاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولية التي عن طريقها تستطيع المملكة الحصول على الخبرة الفنية والإدارية والعمال المهرة (وزارة التخطيط . ١٤٠٠هـ . ص٣٧) .

وتطلب تنفيذ خطة التنمية الثانية زيادة كبيرة في القوى البشرية في المملكة . ففي عام ١٣٩٥هـ كان معدل نمو القوى العاملة السعودية غير كاف ، وكان كفيلاً بالحد من تنفيذ الخطة بنجاح ؛ فتم وضع سياستين رئيسيتين لحل هذه المشكلة وهما : زيادة العناصر الأجنبية في القوى العاملة في المملكة ، ووضع برنامج نشط لتوسيع تعليم السعوديين وتدريبهم . ومع أن السياسة الأخيرة تتطلب إجراء طويل المدى إلا أنه تم تحقيق تقدم ملموس خلال خطة التنمية الثانية ؛ إذ زاد عدد مراكز التدريب والإعداد المهني من ٩ مراكز إلى ٢٦ مركزاً، طاقتها الإجمالية ٢٠ ألف متدرب . وأوجد أيضاً ٢٩ معهداً للتدريب طاقتها الإجمالية ٨ آلاف متدرب . وارتفع عدد الموظفين الذين التحقوا ببرامج معهد الإدارة من ١٣٥٣ عام ١٣٩٦/٩٥هـ إلى ٤٥٠٠ موظف عام ١٤٠٠هـ (وزارة التخطيط . ١٤٠٠هـ . ص٧٥) .

وقد ازداد معدل نمو القوى العاملة في المملكة خلال خطة التنمية الثانية بنحو ٨,٣٠% سنوياً بإجمالي ٤١,٤٩% ، وانخفضت خلال نفس الفترة نسبة العمالة السعودية إلى مجموع القوى العاملة من ٧٢% إلى ٥٧% تقريباً ، وهذا بطبيعة الحال ناتج عن عاملين : الزيادة في عدد الأجانب الوافدين إلى المملكة بالمقارنة مع النمو الأقل

في عدد المواطنين السعوديين الملتحقين بالقوى العاملة ، وانخفاض نسبة اشتراك السعوديين بالمقارنة مع ثبات نسبة مشاركة القوى العاملة الأجنبية . وقد بلغ معدل نمو العنصر غير السعودي ٢٢,٩% خلال خطة التنمية الثانية ، بينما بلغ معدل النمو في عدد السعوديين ٢,٥% في السنة . أما بالنسبة إلى القوى العاملة من النساء فعلى الرغم من أن نصيبهن من المجموع الإجمالي ظل في حدود ٦% إلا أن معدل نموهن بلغ ١٠,٨٣% سنوياً . إن التغيير لم يحدث في تكوين القوى العاملة فقط ، بل حدث أيضاً تغيير ملموس في هيكل العمالة ، ففي حين ازداد إجمالي العمالة بمعدل ٨,٣٠% في السنة ، فإن الزيادة اختلفت في كل قطاع على حدة بشكل واضح ، حيث ظهرت أسرع نسبة للنمو في قطاع الخدمات بمعدل ٢٠,٧٨% في السنة ، ونمت العمالة بشكل بطئ في القطاعات الإنتاجية بمتوسط ٢,٤١% في السنة مما أدى إلى انخفاض حصة هذه القطاعات من العمالة الإجمالية من ٥٧% إلى ٤٥% ، في الوقت الذي حقق فيه موظفي الحكومة زيادة بنسبة ٦% سنوياً (وزارة التخطيط . ١٤٠٠هـ . ص٥٣-٥٥).

بينما انخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي بواقع ٣٩,٢٠% خلال سنوات خطة التنمية الثانية.

٣. خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ (١٩٨٠-١٩٨٥م) :

ركزت استراتيجيات خطة التنمية الأولى والثانية على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كل القطاعات ، وحرية استقدام العمال الأجانب بلا قيود نسبياً . وأكدت خطة التنمية الثالثة على زيادة النمو في المجالات المختارة، كما هدفت إلى استغلال القوى العاملة الأجنبية الموجودة على نحو أفضل لا التوسع فيها . وكان أحد أهداف الخطة الثالثة هو الحد من الزيادة الإجمالية في عدد القوى العاملة الأجنبية والتركيز على تحسين استغلال القوى العاملة الماهرة الوطنية والأجنبية عن طريق التأكيد على إقامة المشاريع التي تعتمد على التركيز الرأسمالي في الصناعات الهيدروكربونية وغيرها من الصناعات ، وفي الزراعة والتعدين . وسوف يعمل هذا على الإسراع في تنويع القاعدة الاقتصادية التي تعتبر إحدى الأهداف الرئيسة لعملية التنمية الاقتصادية بأسرها (وزارة التخطيط . ١٤٠٠هـ . ص٣٩) .

وقد ازدادت العمالة الإجمالية في المملكة خلال فترة خطة التنمية الثالثة بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٥,٩٨% وبما يعادل ١٩٧٤,٨ ألف عامل متجاوزة بذلك معدل النمو المستهدف لها بالخطة وقدره ١,٢% . وتفوقت القطاعات الإنتاجية على بقية القطاعات بواقع ٤٦,٥٠% من إجمالي القوى العاملة في المملكة ، تلتها في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة ٤١,٥٠% ، ثم القطاع الحكومي فالبترولي بما يوازي ١٠,٥٠% ، ١,٥٠% على التوالي . وقد طرأ انخفاض ملحوظ على العمالة في القطاع الزراعي ؛ إذ بلغ نصيب القطاع الزراعي من العمالة ١٣,٩% عام ١٤٠٥هـ مقارنة بـ ٢٤,٢٠% عام ١٤٠٠هـ (أنظر ملحق رقم ١) . إن انخفاض نصيب القطاع الزراعي من القوى العاملة لا يعني بالضرورة تدهور هذا القطاع بالقدر الذي يعني تطوره ؛ إذ حقق القطاع الزراعي تطوراً تدريجياً وملموساً عبر عقدين من الزمان ، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٧% عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) بعد أن كانت ٢,٥% عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ (١٩٨١م) (وزارة التخطيط .

١٤٢٢هـ . ص٤٢)، ويرجع ذلك إلى تكثيف الجهود لتحسين إنتاجية هذا القطاع رأسياً وأفقياً باستخدام أفضل الطرق والوسائل الزراعية الحديثة (التقنية والتكنولوجيا الحديثة)، واستخدام الميكنة ، مع الاستعانة بالعمالة المؤهلة . وانعكس ذلك على تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية ، بل وأصبح يصدر بعضها . كما شهد القطاع الحكومي انخفاضاً أيضاً في القوى العاملة من ١٣% إلى ١٠,٥% . وعلى النقيض شهد قطاعي البناء والتشييد والخدمات المالية زيادة ملموسة في حصتيهما من جملة القوى العاملة في المملكة إذ بلغت النسبة ١٩,٩٠% ، ٣,١٠% عام ١٤٠٥هـ مقارنة بـ ١٣,٤٠% ، ١,٤٠% على التوالي عام ١٤٠٠هـ . وقد بلغت نسبة العمالة السعودية خلال خطة التنمية الثالثة ٤٠,٢% من الإجمالي (وزارة التخطيط . ١٤٠٥هـ . ص٦٦) .

٤. خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥-١٤١٠هـ (١٩٨٥-١٩٩٠م) :

هدفت خطة التنمية الرابعة إلى القبول بحقيقة استمرار المملكة في الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية وإن كانت آخذة في التناقص ، بالإضافة إلى تشجيع تنمية واستخدام المهارات والكفاءات الوطنية من خلال تطبيق الأساليب التقنية المستندة إلى التكثيف الرأسمالي ، ومن خلال توفير فرص التعليم والتدريب للأيدي العاملة السعودية . وبناء عليه تمثلت متغيرات التخطيط في تحسين الإنتاجية ، ونوعية الأيدي العاملة السعودية ، ولكن أياً من هذين الإجراءين لا يتحقق بمجرد اتخاذ قرارات إدارية فورية ، أو إصدار أنظمة ، بل من خلال وضع سياسات على المدى المتوسط والبعيد وتنفيذها بكل عناية . إن تحقيق التحسين المستهدف في الإنتاجية خلال الخطة الرابعة بمعدل ٤% سنوياً ينطوي على زيادة كفاءة استخدام الأيدي العاملة في الأنشطة ذات العلاقة ، وكذلك زيادة فعالية وكفاءة سوق العمل بالنسبة للسعوديين وغير السعوديين على حد سواء (وزارة التخطيط . ١٤٠٥هـ . ص١٢١) .

وقد ازدادت العمالة الإجمالية في المملكة خلال خطة التنمية الرابعة بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٦% وبما يعادل ١٣٢٥,٨ ألف عامل . ارتفع خلالها نصيب قطاع الخدمات بصفة عامة ؛ إذ حقق زيادة مقدارها ٥,٤% سنوياً ما بين خطتي التنمية الثالثة والرابعة وبلغ نصيبهما ٤٢,١% ، ٥٣,٤% من إجمالي القوى العاملة بالمملكة على التوالي . وقد بلغت نسبة العمالة السعودية خلال خطة التنمية الرابعة نحو ٣٢,٨% (وزارة التخطيط . ١٤١٦هـ . ص٧٥) .

٥. خطة التنمية الخامسة ١٤١٠-١٤١٥هـ (١٩٩٠-١٩٩٥م) :

ركزت استراتيجية تنمية القوى العاملة في المملكة خلال خطة التنمية الخامسة على تنمية القوى العاملة وتطويرها بما ينسجم مع مستوى تعليمها ومهاراتها واتجاهاتها تجاه العمل وتوقعاتها المالية وحقائق التطور المستمر في سوق العمل . وتحقيق زيادة تدريجية في العمالة السعودية في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة بهدف نهائي يقوم على إحلال العمالة السعودية محل العمالة غير السعودية خاصة في المجالات الفنية والمهنية . كما هدفت إلى تحقيق المزيد من التوافق ما بين مهارات العمال السعوديين وفرص العمل المتاحة من خلال ضمان توفر خدمات سوق العمل

اللازمة ، وإتاحة معلومات سوق العمل للأفراد في القوى العاملة وأصحاب العمل والطلبة للاسترشاد بها في عملية الاختيار الوظيفي والتدرج العملي المستقبلي . وزيادة إسهام المرأة في القوى العاملة (وزارة التخطيط . ١٤١٠هـ . ص١٦٢) .

وقد شهدت القوى العاملة في المملكة خلال خطة التنمية الخامسة زيادة كبيرة ؛ إذ زاد حجم العمالة الكلية من ٥٧٧١,٨ ألف عامل عام ١٤١٠هـ إلى ٦٨٦٧,٧ ألف عامل عام ١٤١٥هـ بمتوسط زيادة سنوية مقدارها ٣,٨٠%. وارتفعت العمالة السعودية خلال سنوات الخطة من ١٩٨١,٥ ألف عامل عام ١٤١٠هـ إلى ٢٣٨٤,٢ ألف عامل عام ١٤١٥هـ بزيادة مقدارها ٤٠٢,٧ ألف عامل وبمعدل زيادة سنوية مقدارها ٤,٠٦%. وتمكن معظم السعوديين الراغبين في العمل من الحصول على وظائف ارتفع خلالها نسبة العمالة السعودية إلى ٣٤,٧% مقارنة بـ ٣٢,٨% خلال خطة التنمية الرابعة (وزارة التخطيط . ١٤١٦هـ . ص٧٥) .

وبزيادة العمالة السعودية أزداد نصيب قطاع الخدمات ليصل إلى ٥٦,١١% من إجمالي القوى العاملة في المملكة ، وأنخفض في المقابل نصيب القطاعات الإنتاجية لتحتل المرتبة الثانية بنسبة ٣٠,٤٢% .

٦. خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠هـ (١٩٩٥-٢٠٠٠م) :

تمثلت استراتيجية تنمية القوى العاملة في المملكة خلال خطة التنمية السادسة في إحلال القوى العاملة السعودية الراغبة في العمل والمؤهلة بصفة تدريجية وبنسب تصاعدية في المهن والقطاعات الاقتصادية كافة . وترشيد نمو العمالة غير السعودية في القطاعات والمهن كافة . كما تناولت إتاحة مزيد من فرص العمل للسعوديين الجدد الداخلين إلى سوق العمل وبخاصة في القطاع الخاص ، بالإضافة إلى زيادة مجالات فرص العمل للمرأة بما يتفق والشريعة الإسلامية ، وزيادة أعداد الخريجين في المهارات والتخصصات التي تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني ، وتخفيض أعداد السعوديين غير المهرة الذين يدخلون إلى سوق العمل قبل استكمال مناهجهم التعليمية والتدريبية (وزارة التخطيط. ١٤١٦هـ . ص ١٧٨) . وقد بلغ إجمالي الإنفاق على القطاعات التنموية في خطة التنمية السادسة ٤٢٠,٤ بليون ريال بزيادة مقدارها ٢٣,٣٢% مقارنة بخطة التنمية الخامسة بالرغم من الأوضاع المالية غير المواتية في نهاية خطة التنمية السادسة . وقد أعطت الأولوية لتنمية الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية والصحية حيث استحوذت على ٥١,٥% ، ٢٠,٨% على التوالي أي ٧٢,٣% من إجمالي نفقات التنمية خلال خطة التنمية السادسة متفقاً بذلك مع أهداف التنمية الخاصة بتنمية وتأهيل القوى البشرية (وزارة التخطيط. ١٤٢١هـ . ص ٦٦) .

وشهدت القوى العاملة في المملكة خلال خطة التنمية السادسة نمواً إيجابياً بالرغم من تباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية خلال السنتين الأخيرتين من خطة التنمية السادسة ؛ إذ زاد حجم العمالة الكلية من ٦٨٦٧,٧ ألف عامل عام ١٤١٥هـ إلى ٧١٧٦,٣ ألف عامل عام ١٤٢٠هـ بزيادة مقدارها ٣٠٨,٦ ألف عامل وبنسبة زيادة مقدارها ٤,٤٩% خلال خمس سنوات . وارتفعت خلالها نسبة العمالة السعودية حيث بلغت ٤٤,٢١% من إجمالي القوى العاملة (٣١٧٢,٩ ألف عامل) . وقد أسهم قطاع الخدمات ولا سيما قطاع الخدمات الجماعية

والشخصية الذي يتضمن عمال المنازل والخدمات الحكومية والتجارية بنحو ثلثي الزيادة الكلية للعمالة خلال خطة التنمية السادسة (وزارة التخطيط . ١٤٢١هـ . ص٦٠) .

٧. خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) :

تتمثل أهداف تنمية القوى العاملة خلال خطة التنمية السابعة في إتاحة المزيد من فرص العمل للقوى العاملة السعودية سواء من خلال التعيين أو الإحلال في جميع المهن والقطاعات الاقتصادية خصوصاً القطاع الخاص ، بالإضافة إلى ترشيد عملية استقدام العمالة غير السعودية ، وقصر العمل في بعض المهن والقطاعات على العمالة السعودية فقط مع تحسين إنتاجية القوى العاملة الوطنية ورفع مستواها وإعدادها لمواكبة التغيرات التقنية . وزيادة مجالات فرص عمل المرأة السعودية وزيادة إسهاماتها في سوق العمل بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. كما تهدف خطة التنمية السابعة إلى تحقيق التكامل في مجال التخطيط للقوى العاملة وتطويرها . وقد قدر للقوى العاملة زيادة بنهاية خطة التنمية السابعة مقدارها ٤,٥٨% بإتاحة ٣٢٨,٦ ألف فرصة عمل جديدة لمقابلة احتياجات التنمية الوطنية مما سيؤدي إلى زيادة إجمالي العمالة من ٧١٧٦,٣ ألف عامل عام ١٤٢٠هـ إلى ٧٥٠٤,٩ ألف عامل في نهاية خطة التنمية السابعة ١٤٢٥هـ (وزارة التخطيط . ١٤٢١هـ . ص١٧٤-١٧٥).

والجدير بالذكر ؛ تشير الإحصائيات الخاصة بتقدير القوى العاملة في المملكة خلال سنوات خطة التنمية السابعة إلى أن إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجي نظم التعليم والتدريب سيعادل ٩٣% من إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل (٧٦٠ ألف فرد) ، يرتفع خلالها نصيب خريجي المرحلة الثالثة من التعليم أي خريجي الجامعات ومعاهد إعداد المعلمين والكليات التقنية والمتوسطة ليشكل ٢١% من إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، بالإضافة إلى خريجي التعليم الفني بأنواعه والتدريب المهني (٧٨,٧ ألف خريج) واللذين يمثلون ٩,٦% من إجمالي الداخلين الجدد خلال الخطة . وبصفة عامة تبلغ فرص العمل المتاحة للداخلين الجدد إلى سوق العمل عن طريق الإحلال ٤٨٨,٧ ألف وظيفة ، مما يتطلب الاستغناء عن مثل هذا العدد من العمالة غير السعودية، ويشكل هذا العدد ١٢,١% من إجمالي العمالة غير السعودية في بداية الخطة . وسيؤدي هذا الإحلال إلى رفع الإسهامات النسبية للعمالة السعودية في إجمالي العمالة من ٤٤,٢% في سنة الأساس عام ١٤٢٠هـ إلى نحو ٥٣,٢ % بنهاية خطة التنمية السابعة عام ١٤٢٥هـ (وزارة التخطيط . ١٤٢١هـ . ص١٧٨-١٨٠).

وبتطبيق معامل الارتباط[1] للكشف عن طبيعة العلاقة ما بين زيادة حجم القوى العاملة خلال خطط التنمية الخمسية ، والزيادة الإنتاجية وجد أن العلاقة ليست قوية كما يجب (٠,٧٢) ، ويرجع ذلك إلى أن معدل التغير للقوى العاملة ما بين خطة وأخرى في زيادة مستمرة ولكن بنسب متفاوتة (٤١,٤٩% ، ٧٩,٩١%، ٢٩,٨٢% ، ١٨,٩٩% ، ٤,٤٩% بدءاً بالخطة الثانية وحتى السادسة على التوالي) (أنظر جدول رقم ٢) . بينما تعرض معدل التغير للدخل للتذبذب ما بين الزيادة والنقصان وفقاً للظروف الاقتصادية التي مرت بها المملكة ما بين خطة

[1] تم حساب معامل الارتباط باستخدام الحاسب الآلي ولمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على : إبراهيم . ١٩٩٥م . ص٢٢٩-٢٦٤).

وأخرى (٤٧,١٨% ، ٠,٢١%، - ١٣,٢١% ، ٢٢,٥٢% ، ٢٤,٩٢% بدءاً بالخطة الثانية وحتى السادسة على التوالي) إذ يلاحظ الانخفاض الملموس في نهاية خطة التنمية الثانية بسبب اندلاع حرب الخليج الأولى (الحرب الإيرانية – العراقية) عام ١٩٨٠م ، ونهاية الخطة الخمسية الرابعة بسبب اندلاع حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت) عام ١٩٩٠م.[1]

جدول رقم (١)

التطور العددي (بالألف) والنسبي للقوى العاملة في المملكة وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال خطط التنمية الخمسية الممتدة ما بين عامي ١٣٩٠-١٤٢٥هـ[2]

النشاط / الخطة	القطاعات الإنتاجية		قطاع الخدمات		القطاع الحكومي		القطاع البترولي		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأولى (١٣٩٥/٩٠هـ)	٩٨٨,٦	٥٦,٦٠	٥١١,٢	٢٩,٣٠	٢٤٦,٧	١٤,١٠	٠	٠	١٧٤٦,٥	١٠٠
الثانية (١٤٠٠/٩٥هـ)	١١٠٧,٩	٤٤,٨٠	١٠٤٢,٣	٤٢,٢٠	٣٢١	١٣,٠٠	٠	٠	٢٤٧١,٢	١٠٠
الثالثة (١٤٠٥/٠٠هـ)	٢٠٦٧,٢	٤٦,٥٠	١٨٤٤,٦	٤١,٥٠	٤٦٩,١	١٠,٥٠	٦٥,١	١,٥٠	٤٤٤٦	١٠٠
الرابعة (١٤١٠/٠٥هـ)	٢٠١٨,٦	٣٥,٠٠	٣٠٨١,٦	٥٣,٤٠	٦٢٤,٨	١٠,٨٠	٤٦,٨	٠,٨٠	٥٧٧١,٨	١٠٠
الخامسة (١٤١٥/١٠هـ)	٢٠٨٨,٩	٣٠,٤٢	٣٩٠٦,٤	٥٦,٨٨	٨١٧,٧	١١,٩١	٥٤,٧	٠,٨٠	٦٨٦٧,٧	١٠٠
السادسة (١٤٢٠/١٥هـ)	٢٢٧٣,٣	٣١,٧٠	٣٨٨٧,٩	٥٤,٢٠	٩١٦,٢	١٢,٨٠	٩٨,٩	١,٤٠	٧١٧٦,٣	١٠٠
السابعة (١٤٢٥/٢٠هـ)	٢٤٦٠,٦	٣٢,٨٠	٤٠١١,٦	٥٣,٥٠	٩٣٢,٣	١٢,٤٠	١٠٠,٤	١,٣٠	٧٥٠٤,٩	١٠٠

جدول رقم (٢)

معدل التغير للقوى العاملة والإنتاج خلال خطط التنمية الخمسية الممتدة ما بين عامي ١٣٩٠-١٤٣٠هـ

الخطة	العمالة	معدل التغير	الدخل (بالألف)	معدل التغير
الأولى (١٣٩٥/٩٠هـ)	١٧٤٦٥٠٠	٠,٠٠	٢٤٢٧٩٩٤٠٠	٠,٠٠
الثانية (١٤٠٠/٩٥هـ)	٢٤٧١٢٠٠	٤١,٤٩	٣٥٧٣٤١٥٠٠	٤٧,١٨
الثالثة (١٤٠٥/٠٠هـ)	٤٤٤٦٠٠٠	٧٩,٩١	٣٥٨١٠٠٠٠٠	٠,٢١
الرابعة (١٤١٠/٠٥هـ)	٥٧٧١٨٠٠	٢٩,٨٢	٣١٠٨٠٠٠٠٠	-١٣,٢١
الخامسة (١٤١٥/١٠هـ)	٦٨٦٧٧٠٠	١٨,٩٩	٣٨٠٨٠٠٠٠٠	٢٢,٥٢
السادسة (١٤٢٠/١٥هـ)	٧١٧٦٣٠٠	٤,٤٩	٤٧٥٧٠٠٠٠٠	٢٤,٩٢

[1] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى : الماجري . ١٩٩٧م . ص ٨٧-٩٥ .

[2] المصدر : وزارة التخطيط . ١٤٠٠هـ . ص٥٥ ؛ وزارة التخطيط . ١٤٠٥هـ . ص٦٦ ؛ وزارة التخطيط . ١٤١٠هـ . ص٧٥ ؛ وزارة التخطيط . ١٤١٦هـ . ص٧٩ ؛ وزارة التخطيط . ١٤٢١هـ . ص١٧٥ .

نخلص مما سبق وبالنظر في جدول رقم (١) إن زيادة القوى العاملة في المملكة كانت مرآة تعكس التطورات في خطط التنمية الخمسية بالمملكة وفقاً لحاجة البلاد والتطورات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ؛ إذ انقسمت إلى قسمين متعاكسين القسم الأول يبدأ مرتفعاً بدءاً بالقطاعات الإنتاجية ثم الخدمية ثم القطاع النفطي وذلك من الخطة الخمسية الأولى وحتى الثالثة . والقسم الثاني عكس ذلك يبدأ من الخطة الخمسية الرابعة وحتى السابعة ؛ إذ يرتفع نصيب القطاعات الخدمية ثم القطاعات الإنتاجية مع احتفاظ القطاع البترولي (النفط الخام والغاز الطبيعي) ، والقطاع الحكومي بنسب متقاربة ترتفع من البداية –بالنسبة للقطاع الحكومي– حيث التأسيس ثم تتراجع قليلاً وتعاود الارتفاع في النهاية حيث تردي الأوضاع السياسية عالمياً. والقطاعات الإنتاجية تشمل : الزراعة ، والتعدين غير النفطي ، والصناعات التحويلية مثل تكرير الزيت والبتروكيماويات وغيرها ، والكهرباء والغاز والمياه ، والبناء والتشييد والتي حازات على نصيب الأسد خلال خطط التنمية الثلاث الأولى بواقع ٥٦,٦٠% ، ٤٤,٨٠% ، ٤٦,٥٠% على التوالي. يليها بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات بواقع ٢٩,٣٠% ، ٤٢,٢٠% ، ٤١,٥٠% ، ثم القطاع الحكومي بواقع ١٤,١٠% ، ١٣% ، ١٠,٥٠% للخطة الأولى والثانية والثالثة على التوالي . ويرجع ذلك إلى تركيز الخطط الأولى على زيادة الإنتاج لتوفير الموارد المالية اللازمة للتغلب على المعوقات التي تعرقل النمو الاقتصادي . حيث ارتفع الإنفاق على مشاريع التجهيزات الأساسية ، في حين تركزت أنشطة القطاع الخاص في قطاعات البناء والتشييد والأعمال التجارية . ويعتبر قيام وزارة الصناعة والكهرباء والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، والشركة العربية السعودية للصناعات الأساسية (سابك) أمثلة حية للتطوير التنظيمي الفعال الذي استهدف التنمية الصناعية المستقبلية التي بدأت في خطة التنمية الثانية لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية (وزارة التخطيط. ١٤١٠هـ . ص ٤٦-٤٧). كما هدفت خطة التنمية الثالثة إلى التوسع في التجهيزات الأساسية وإرساء الأسس اللازمة لاقتصاد وطني متنوع ؛ إذ بدأت استثمارات القطاع الحكومي وبحجم كبير في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والمرتبطة بالموارد النفطية للمملكة . بينما كان للقطاع الخاص دوراً رئيساً في الاستثمار في الصناعات التحويلية . وهدفت خطة التنمية الرابعة وحتى السابعة بعد أن اكتملت غالبية التجهيزات الأساسية التركيز على تنمية الخدمات لتحقيق الرفاهية للمواطن السعودي والمقيم لذا تفوقت القطاعات الخدمية والتي تشتمل على : التجارة ، والنقل والاتصالات ، وخدمات المال والعقار، والخدمات الجماعية والشخصية وحازت على النسبة الأكبر من العمالة بواقع ٥٣,٤٠% ، ٥٦,٨٨% ، ٥٤,٢٠% ، ٥٣,٥٠% ، تلتها القطاعات الإنتاجية بنسبة ٣٥% ، ٣٠,٤٢% ، ٣١,٧٠% ، ٣٢,٨٠% لخطة التنمية الرابعة وحتى السابعة على التوالي . وقد انعكس ذلك على تفوق إسهام القطاعات الخدمية في الناتج المحلي غير النفطي خلال العقدين الماضيين إذ ارتفع من ١٤٤ بليون ريال عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ (١٩٨١م) إلى ١٩٤ بليون ريال عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) بزيادة مقدارها ٣٤,٧٢% . بينما بلغت إسهامات القطاعات الإنتاجية ١١٠ بليون ريال عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ (١٩٨١م) ، ارتفعت إلى ١٣٢ بليون ريال عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) بزيادة مقدارها ٢٠% . وقد ظل إسهام قطاع الخدمات الحكومية هو الأكبر بين قطاعات الخدمات

الأخرى طوال العقدين الماضيين ، يليه قطاع التجارة ، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات . في حين أدى قطاع الصناعة من بين القطاعات الإنتاجية خصوصاً الصناعات التحويلية ثم صناعة البتروكيماويات دوراً رئيساً ورائداً في تنويع مصادر الدخل بالمملكة بدرجة أكبر من غيرهما ، نظراً لارتفاع إسهاماتهما في القيمة المضافة ، فضلاً عما تتيحانه من فرص للتوظيف يفوق كل القطاعات الإنتاجية الأخرى (٨,٤٠% من إجمالي القوى العاملة بالمملكة عام ١٤٢٠هـ) . ويلي القطاع الصناعي قطاع الزراعة (٧,٨٠%) حيث حققا معدلات نمو أعلى من غيرهما من القطاعات الإنتاجية الأخرى ، فقد بلغت إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي نحو ١٩ ، ١١ بليون ريال على التوالي عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ (١٩٨١م) ، ارتفعت إلى ٤٧ ، ٣٤ بليون ريال عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) بزيادة مقدارها ١٤٧,٣٧% ، ٢٠٩,٠٩% على التوالي أي أن إسهام القطاع الصناعي ارتفع بحوالي ضعفين ونصف الضعف ، وتزايد إسهام القطاع الزراعي بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقدين الماضيين . وترجع أسباب هذه المعدلات المتزايدة لما لقيه هذان القطاعان من دعم استهدف تنويع مصادر الدخل، وتحسين ميزان المدفوعات من خلال الإحلال بتنمية الصادرات غير النفطية والتقليل من الواردات بتحقيق الاكتفاء الذاتي (وزارة التخطيط . ١٤٢٢هـ . ص٤٠-٤١) .

وفي محاولة للتعرف على مدى عدالة توزيع القوى العاملة على أقسام النشاط الاقتصادي في المملكة تم تطبيق مؤشر جيبس ومارتن[1] للتنوع -والذي يدل على تركز القوى العاملة في نشاط واحد فقط في حالة الرقم صفراً أو قريباً منه وما بين التنوع التام في حالة الرقم واحد صحيح أو قريباً منه- لكل من خطتي التنمية الأولى (١٣٩٥/٩٠هـ) والسادسة (١٤٢٠/١٥هـ) ، فوجد أن المؤشر يساوي ٠,٧٨ ، ٠,٨٣ على التوالي مما يدل على أن جميع القطاعات الإنتاجية في المملكة وعبر ٢٥ سنة مضت لاقت أهمية نسبية من قبل المسئولين بتوجيه القدر الذي تحتاجه من القوى العاملة للوفاء بمتطلبات التنمية . كما يدل على الاهتمام المستمر ما بين الخطة الأولى والسادسة بتوجيه القدر الكافي من القوى العاملة للقطاعات الإنتاجية المختلفة بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة بما يتماشى مع أهداف خطط التنمية.

---

[1] مؤشر جيبس - مارتن للتنوع = ١- مجـ س٢ / مجـ (س)٢ . وهو مؤشر يستخدم لمعرفة مدى التنوع في توزيع الظاهرات الاقتصادية ، وقد استخدمه كل من جيبس ومارتن لأول مرة عام ١٩٦٢م في دراسة مدى التنوع في توزيع العاملين بالأنشطة الاقتصادية (إبراهيم . ١٩٩٥م . ص١٨٩)

شكل رقم (١)

التطور النسبي للقوى العاملة في المملكة وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال خطط التنمية الخمسية الممتدة ما بين عامي ١٣٩٠-١٤٢٥هـ

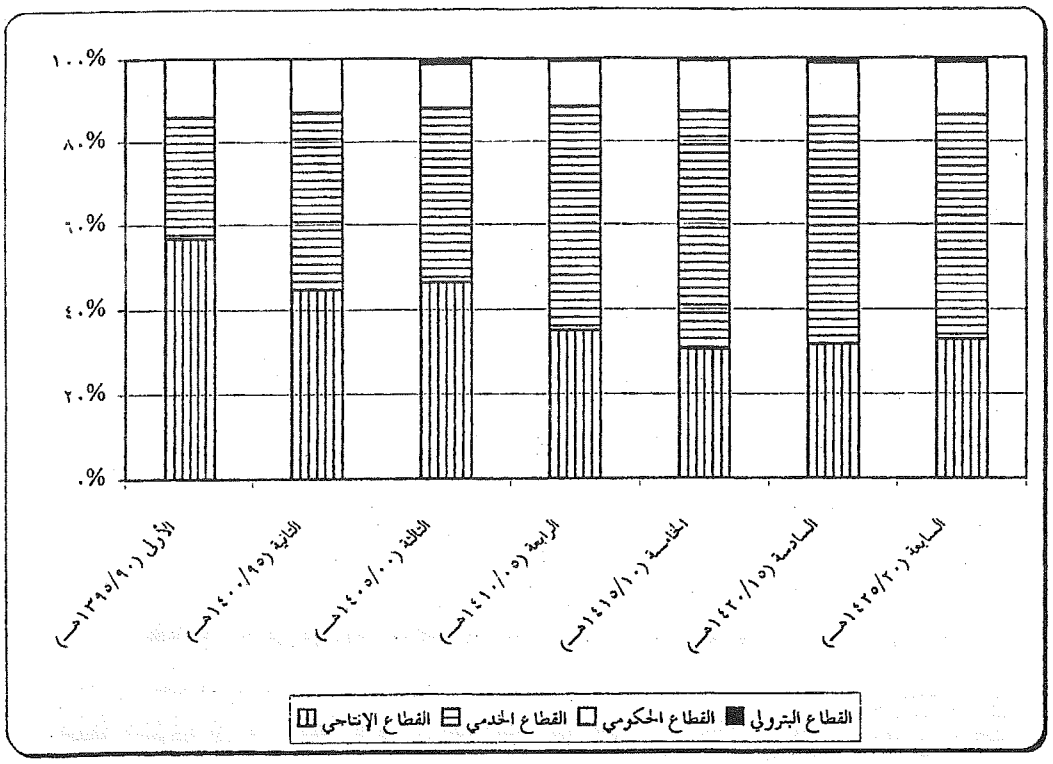

ثانياً : تطور القوى العاملة بالمملكة في الفترة الممتدة ما بين التعدادين

شهدت القوى العاملة في المملكة العربية السعودية نمواً سريعاً يتماشى مع النمو والازدهار الاقتصادي ويفوق معدلات النمو السكاني ؛ إذ يلاحظ من جدول رقم (٣) وبتطبيق معدلات النمو السكاني (شكل رقم ٢) إن معدل النمو السنوي للقوى العاملة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٣٩٤-١٤١٣هـ أي خلال ١٩ سنة بلغ ٥٫٥٣% ، بينما بلغ معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة ٤٫٩% (الخريف. ١٤١٨هـ . ص٢٦) . والجدير بالذكر أن العمالة الوافدة قد تزايدت بمعدلات تفوق العمالة الوطنية حيث بلغ معدل نموها السنوي الإجمالي ١٠٫٦١% (بواقع ١٥٫٤٩% للإناث ، ١٠٫١٦% للذكور) . بينما حققت العمالة الوطنية معدل زيادة يقدر بنحو ٢٫١٠% . كما يلاحظ أن العمالة النسائية السعودية حققت زيادة تتوافق مع الزيادة السكانية نوعاً ما على مستوى المملكة من ناحية ، وتفوق في معدل نموها الذكور من ناحية أخرى حيث بلغ معدل نموها ٤٫٢٢% بينما بلغ معدل نمو الذكور ١٫٩٣%.

جدول رقم (٣)

معدلات نمو القوى العاملة في المملكة حسب الجنسية والنوع

للفترة الممتدة ما بين التعدادين (١٣٩٤ - ١٤١٣هـ)[1]

الجنسية / النوع	سعودي	غير سعودي	إجمالي
ذكر	١,٩٣	١٠,١٦	٥,٢١
أنثى	٤,٢٢	١٥,٤٩	٩,١٤
إجمالي	٢,١٠	١٠,٦١	٥,٥٣

وبالنظر في جدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) وملحق رقم (٢) يلاحظ أن القوى العاملة غير الوطنية تزيد عن نصف إجمالي القوى العاملة في المملكة وفق تعداد ١٤١٣هـ (٥٩,٨١%) ، وفي المقابل تنخفض نسبة العمالة السعودية إلى ٤٠,١٩% بالرغم من أنها كانت تمثل أكثر من ثلاثة أرباع القوى العاملة في المملكة (٧٧,٢٢%) وفق تعداد عام ١٣٩٤هـ (أنظر ملحق رقم ٣) . كما يلاحظ أن حجم القوى العاملة في المملكة العربية السعودية قد حقق زيادة تصل إلى ١٨٦% تقريباً خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٣٩٤هـ إلى ١٤١٣هـ ؛ أي ارتفع العدد من ١٧١٧٢٩٤ عاملاً عام ١٣٩٤هـ إلى ٤٩١٤٤٠٨ عاملاً عام ١٤١٣هـ . تضاعف خلالها نصيب العمالة غير السعودية (العمالة الوافدة) لتصل الزيادة إلى ٦٥١% بزيادة سنوية مقدارها ٣٤,٢٨%. بينما حققت العمالة الوطنية زيادة تصل إلى ٤٩% خلال الفترة المذكورة بزيادة سنوية مقدارها ٢,٥٨% فقط.

[1] معدلات النمو من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات التعداد للسكان لعامي ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ.

شكل رقم (٣)

معدلات النمو السنوي للقوى العاملة في المملكة حسب الجنسية والنوع خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ

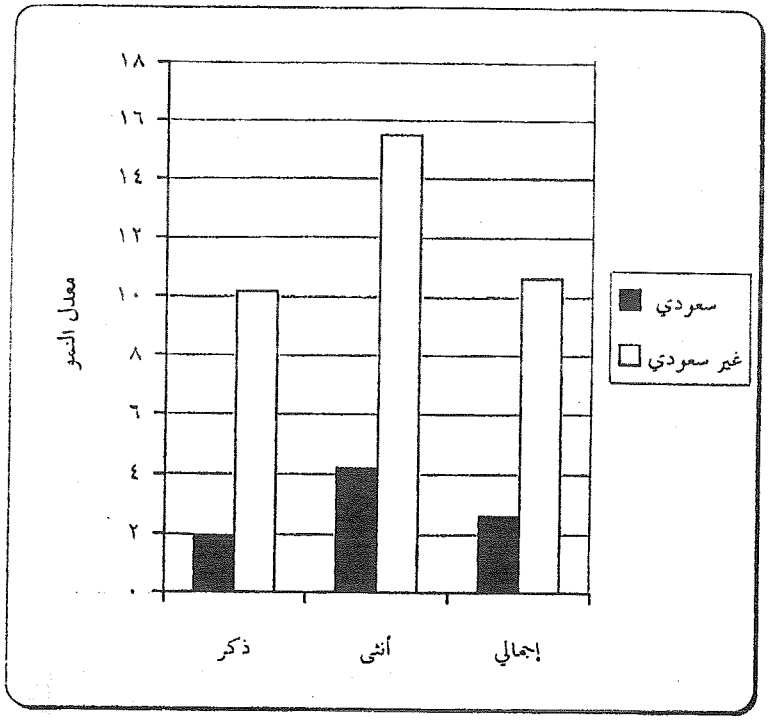

والجدير بالذكر ؛ تتقارب نسبة القوى العاملة السعودية وغير السعودية في ارتفاع نسبة كل منهما (٩٤,٢٠% ، ٩٤,٩٠% من إجمالي القوى العاملة لكل منهما على التوالي) في التعداد الأول عام ١٣٩٤هـ ، بينما انخفضت نسبتيهما في التعداد السكاني الثاني عام ١٤١٣هـ لتصل إلى ٩١,٣٠% ، ٨٧,١٢% من إجمالي القوى العاملة للسعوديين وغير السعوديين على التوالي مقابل ارتفاع نسبة العمالة النسائية في كل منهما لتصل إلى ٨,٦٠% ، ١٢,٨٨% ؛ ويرجع ذلك إلى زيادة مساهمة العمالة النسائية في مشاريع التنمية ودخولها مجالات متعددة كالتعليم والتدريب والصحة والخدمات المالية وغيرها المخطط لها في خطط التنمية الخمسية بما يتفق مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في المملكة حسب الجنسية والنوع لعامي ١٣٩٤ ، ١٤١٣هـ[1]

العام / النوع	١٣٩٤هـ			١٤١٣هـ		
	سعودي	غير سعودي	إجمالي	سعودي	غير سعودي	إجمالي
ذكر	٩٤,٢٠	٩٤,٩٠	٩٤,٣٦	٩١,٣	٨٧,١٢	٨٨,٨٠
أنثى	٥,٨٠	٥,١٠	٥,٦٤	٨,٦	١٢,٨٨	١١,٢٠
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠٠

شكل رقم (٣)

التطور النسبي لإجمالي القوى العاملة في المملكة حسب الجنسية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ

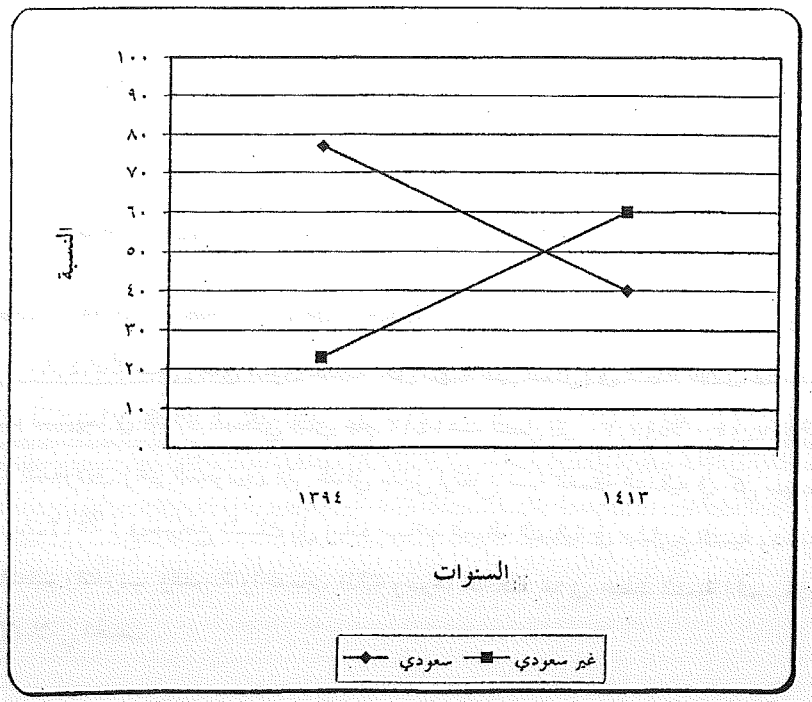

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني . (١٩٧٧م) . نقلاً عن : الأمم المتحدة . (١٩٨١م) . ص١٨ ؛ وزارة التخطيط . (بدون تاريخ) . ص ١٢٦-٥

والجدير بالذكر ؛ وبالرغم من تزايد الأعداد المطلقة والنسبية للعمالة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية إلا أنه أكدت خطط التنمية -وبعد مرور نحو سبع سنوات على آخر تعداد سكاني- أن عدد غير قليل من العمالة الوافدة قد عادت إلى أوطانها وخاصة بعد الانتهاء من المشاريع القاعدية الضخمة بدليل زيادة نسبة العمالة السعودية بنهاية الخطة الخمسية السادسة عام ١٤٢٠هـ لتصل إلى٤٤,٢١% من جملة القوى العاملة في المملكة مقارنة ٣٢,٨% بنهاية خطة التنمية الخمسية الرابعة عام ١٤١٠هـ. كما يتوقع الزيادة المستمرة في ترحيل العمالة غير الوطنية ؛ إذ أتاحت خطة التنمية السابعة ٤٨٨,٧ ألف وظيفة عن طريق الإحلال بنهاية عام ١٤٢٥هـ ؛ مما سيزيد من فرص العمل المتاحة للعمالة الوطنية المدربة والمؤهلة . والجدير بالذكر ؛ ارتفع مستوى تأهيل وتدريب القوى العاملة السعودية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المطلوبة ؛ إذ ارتفع عدد الملتحقين في جميع المؤسسات التعليمية من ٥٤٧ ألف طالب عام ١٣٩٠/٨٩هـ (١٩٦٩م) إلى نحو ٤,٨ مليون عام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩م) أي بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره ٧,٤% . وبالنسبة للتعليم الفني والتدريب المهني فقد ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بمدارس ومعاهد التعليم الفني من ٨٤٠ طالباً عام ١٣٩٠/٨٩هـ إلى ٣٣٨٠٠ طالباً عام ١٤٢٠/١٩هـ أي ما يزيد عن الأربعين ضعفاً خلال الحقبة نفسها . وبلغ عدد الخريجين من مدارس ومعاهد التعليم الفني ٥٨٨٢ طالباً عام ١٤٢٠/١٩هـ . كما تضاعف عدد الملتحقين بمراكز التدريب والإعداد المهني لأكثر من واحد وعشرين ضعفاً ، فارتفع من ٥٧٨ متدرباً عام ١٣٩١/٩٠هـ إلى ١٢٣٨٧ متدرباً عام ١٤٢٠/١٩هـ ، كما وصل عدد الخريجين من مراكز التدريب والإعداد المهني إلى ٥٩٩٤ خريجاً عام ١٤٢٠/١٩هـ بما يزيد عن أربع عشر ضعفاً (٤١٧ خريجاً) عن عام ١٣٩١/٩٠هـ (وزارة التخطيط . ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) . ص (ن) ، ١٦٤، ١٦٦).

وقد شهد النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كغيره من الأنشطة تطورات كبيرة خلال ١٩ سنة وهي الفترة الممتدة ما بين التعدادين (١٣٩٤-١٤١٣هـ) تجاوباً مع الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد والتي لم تشهد لها مثيل في تاريخها الحديث ؛ وكان من نتائجها تدفق الأيدي العاملة للإسهام في تنفيذ المشاريع القاعدية التنموية خلال عقدي السبعينات والثمانينات الميلادية .

جدول رقم (٥)

التطور النسبي للقوى العاملة في المملكة وفقاً للنشاط الاقتصادي والجنسية

خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ[1]

النشاط الاقتصادي	عام ١٣٩٤هـ			عام ١٤١٣هـ			معدل التغير
	سعودي	غير سعودي	جملة	سعودي	غير سعودي	جملة	
الزراعة والصيد	٥١,٥٦	٧,٠٨	٤١,٤٢	٧,٠٩	٨,١٣	٧,٧١	-٨١,٣٩
المناجم والمحاجر والبترول	١,٥١	١,٥٢	١,٥١	٢,٩٣	٠,٦٦	١,٥٧	٣,٩٧
الصناعات التحويلية	٢,١٤	١٢,٢٠	٤,٤٣	٢,٧٢	١١,٧٠	٨,٠٩	٨٢,٦٢
الكهرباء والغاز والمياه	٠,٦٧	١,٦٦	٠,٩٠	١,٥٧	٠,٧٧	١,٠٩	٢١,١١
التشييد والبناء	٣,٤٩	٢٦,٢٩	٨,٦٨	١,٥٧	٢٤,٢٧	١٥,١٥	٧٤,٥٤
جملة القطاع الإنتاجي	٥٩,٣٧	٤٨,٧٥	٥٦,٩٥	١٥,٨٨	٤٥,٥٣	٣٣,٦١	-٤٠,٩٨
تجارة الجملة والتجزئة	٥,٩١	١٦,٩٩	٨,٤٤	٦,٠٨	١٩,٦٢	١٤,١٨	٦٨,٠١
النقل والمواصلات	٧,٠٨	٤,٠٤	٦,٣٩	٥,٢٦	٣,٣٠	٤,٠٩	-٣٥,٩٩
المال والتأمين	٠,٥٧	٠,٩٥	٠,٦٥	٢,٨٨	٦,٢٨	٤,٩١	٦٥٥,٣٨
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٣,٥٣	٢٦,٠٩	٢٤,١٢	٦٩,٨٥	٢٥,٢٣	٤٣,١٧	٧٨,٩٨
جملة قطاع الخدمات	٣٧,٠٩	٤٨,٠٧	٣٩,٥٩	٨٤,٠٧	٥٤,٤٣	٦٦,٣٥	٦٧,٥٩
غير مبين	٣,٥٤	٣,١٨	٣,٤٦	٠,٥٠	٠,٠٤	٠,٠٤	-٩٨,٨٤
جملة القطاعات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠٠

وبالنظر في جدول رقم (٥) والشكل رقم (٤ أ ، ب) يلاحظ الانخفاض الكبير في معدلات النمو للقطاعات الإنتاجية بواقع -٤٠,٩٨% خلال الفترة الممتدة ما بين التعدادين حيث انخفضت القوى العاملة في قطاع الزراعة والصيد بواقع -٨١,٣٩%. وفي المقابل حقق قطاع الخدمات تطوراً ملموساً بنسبة إجمالية مقدارها ٦٧,٥٩% حيث ارتفع كل من المال والتأمين ، والخدمات الاجتماعية والشخصية ، وتجارة الجملة والتجزئة بواقع ٦٥٥,٣٨%، ٧٨,٩٨% ، ٦٨,٠١% على الترتيب .

وقد تفوقت العمالة السعودية على العمالة غير السعودية في ارتفاع نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية؛ إذ عمل بها أكثر من نصف القوى العاملة السعودية في فترة التعداد الأول (٥٩,٣٧%) مقابل ٤٨,٧٥% للعمالة غير السعودية . وعلى النقيض وبعد مرور أكثر من ١٩ سنة ؛ ارتفع حجم القوى العاملة السعودية في القطاعات الخدمية لتصل إلى ٨٤,٠٧% أي أكثر من ثلاثة أرباع القوى السعودية العاملة في المملكة وفق التعداد الثاني مقابل ٤٥,٥٣% للقوى غير السعودية العاملة في القطاعات الإنتاجية ، ولا عجب في ذلك إذ أن احتواء الأنشطة غير

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني . (١٩٧٧م) . نقلاً عن : الأمم المتحدة . (١٩٨١م) . ص١٨ ؛ وزارة التخطيط . (بدون تاريخ) . ص ١٢٦-١٣٥

الإنتاجية لعدد كبير من القوى العاملة السعودية يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة لسد احتياجات الأنشطة الإنتاجية وهذا ما يؤكده الجميعي (١٩٨٩م ، ص٩١) من وجود خلل واضح في توزيع قوى العمل حسب الجنسية والنشاط الاقتصادي . وقد خرج مقياس جيبس ومارتن للتنوع بنتيجة فحواها إن القوى العاملة السعودية لا تتوزع بطريقة عادلة على الأنشطة الاقتصادية وإن كانت تتجه نحو تحقيق العدالة بدليل إن مقياس جيبس ومارتن للتنوع حقق ٠,٦٧ في التعداد الأول (١٣٩٤هـ) ، و ٠,٨٥ في التعداد الثاني (١٤١٣هـ) .

والجدير الذكر ؛ أظهرت العمالة السعودية تغييراً كبيراً في التركيب المهني ، وبدا توزيع القوى العاملة على أقسام النشاط الاقتصادي غير متكافئ ؛ إذ بعد أن عمل أكثر من نصف القوى العاملة في الزراعة والصيد حيث اعتبرها السكان مصدر الرزق الوحيد بجانب الصناعات اليدوية البسيطة في فترة التعداد الأول عام ١٣٩٤هـ بواقع ٥١,٥٦% من جملة القوى العاملة السعودية ، أصبحت الغالبية العظمى من القوى العاملة -أكثر من ثلاثة أرباعها- تعمل بالخدمات بمفهومها الواسع والتي تشمل المال والتأمين والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والشخصية وغير ذلك ، وتقلصت عمالة القطاعات الإنتاجية الأولية نتيجة توفر مصادر أخرى للدخل . بينما تتوزع العمالة غير السعودية بشكل أكثر تكافؤ على أقسام النشاط الاقتصادي- ٠,٧٠ للتعداد الأول عام ١٣٩٤هـ ، ٠,٨٠ للتعداد الثاني عام ١٤١٣هـ وفق مقياس جيبس ومارتن- ؛ إذ يعمل الربع تقريباً في قطاعي التشييد والبناء والخدمات الاجتماعية والشخصية بواقع ٢٤,٢٧% ، ٢٥,٢٣% من جملة العمالة غير السعودية على التوالي ، كما يعمل الخمس تقريباً في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٩,٦٢% ، ويعمل أكثر من العشر في الصناعات التحويلية (١١,٧٠%) . وتتوزع النسبة المتبقية للعمالة غير السعودية على قطاع الزراعة والصيد والمال والتأمين والنقل والمواصلات بواقع ٨,١٣% ، ٦,٢٨% ، ٣,٣٠% على التوالي ، يليها قطاع الكهرباء والغاز والمياه والمناجم والمحاجر والبترول وغيرها بإجمالي ١,٤٧% .

وعموماً بدمج العمالة الوطنية مع العمالة الوافدة ، وبتطبيق مقياس جيبس ومارتن للتنوع على إجمالي القوى العاملة في المملكة وفقاً للتعداد الأول عام ١٣٩٤هـ (٠,٧٥) والتعداد الثاني عام ١٤١٣هـ (٠,٨٩) نجد أنه حقق النتيجة نفسها التي حققها ما بين خطتي التنمية الأولى ١٣٩٥هـ (٠,٧٨) والسادسة عام ١٤٢٠هـ (٠,٨٣) وهي قربه من التنوع في توزيع القوى العاملة على أقسام النشاط الاقتصادي مع تحقيق الاستمرارية في التحسن .

شكل رقم (٤ أ)

التطور النسبي للقوى العاملة في المملكة وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ[1]

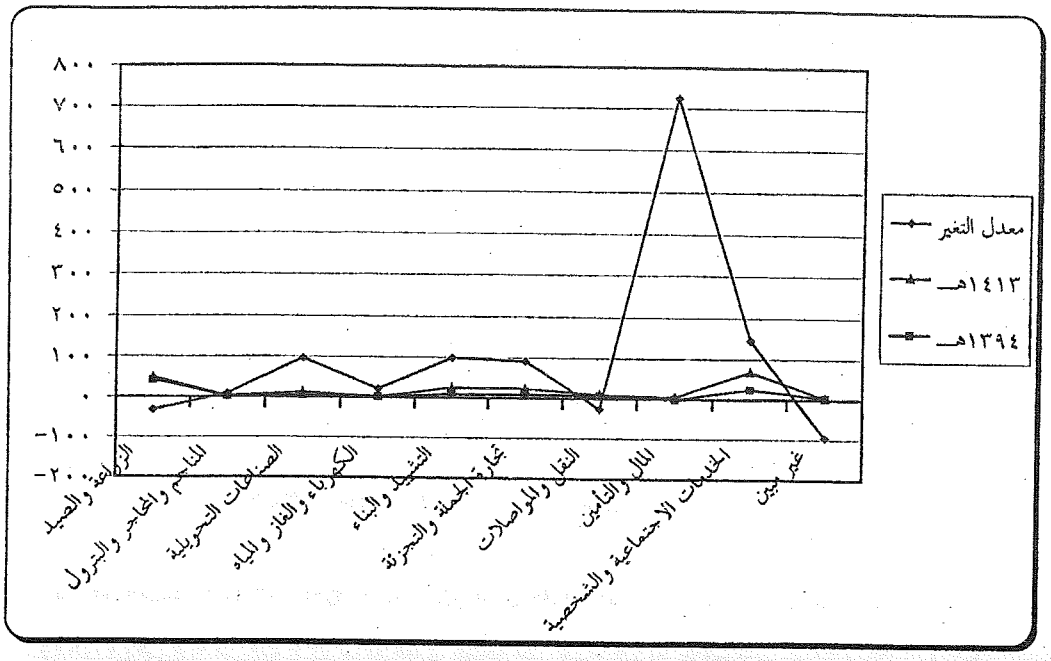

[1] الشكل البياني الأول (شكل ٤ أ) يوضح التطور النسبي للقوى العاملة وفق النشاط الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين التعدادين ومعدل التغير . والشكل الثاني (٤ ب) يوضح نفس المتغيرات ولكن بالطريقة اللوغرائمية والتي تبرز مشكلتها في عدم قدرتها على تمثيل المتغيرات السالبة . لذا جاء الشكل الأول لتوضيح معدل التغير بقيمة السالبة والموجبة ، والشكل الثاني لإبراز التطور النسبي ما بين التعدادين بوضوح تام .

شكل رقم (٤ ب)

التطور النسبي للقوى العاملة في المملكة وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ

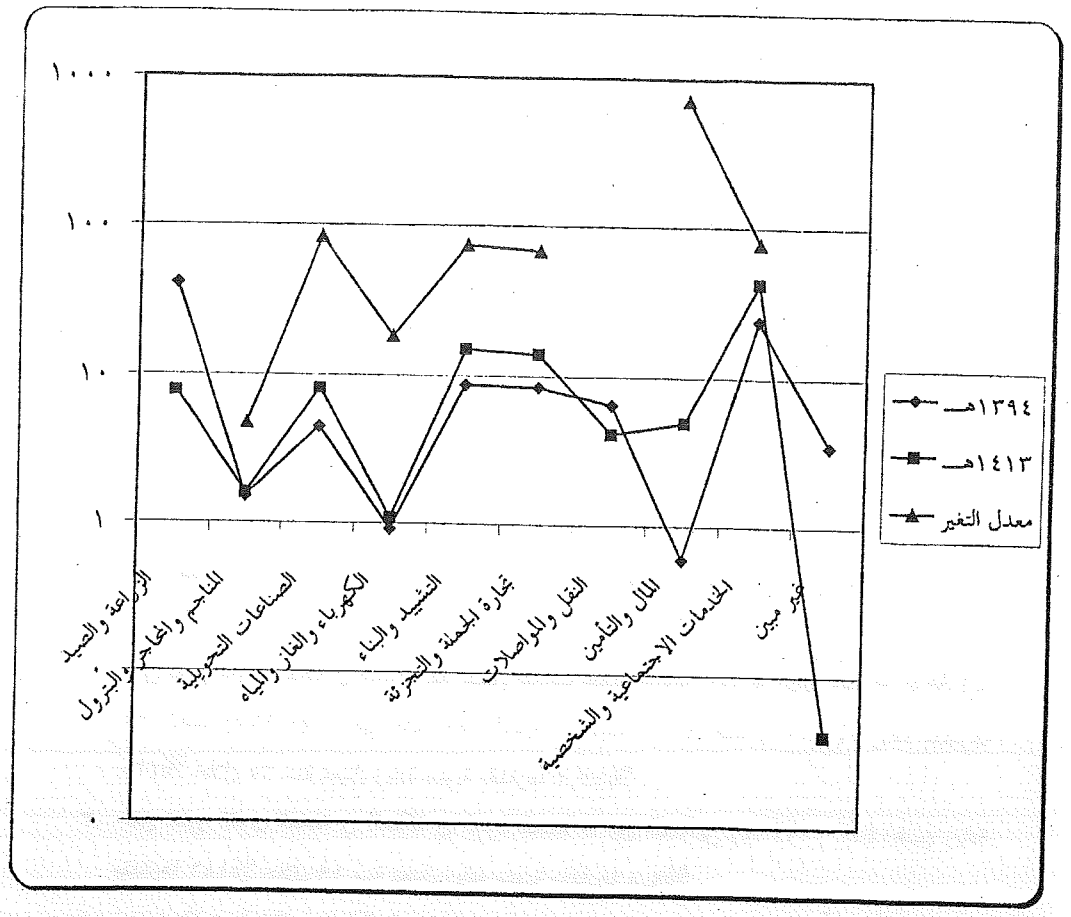

الخاتمة :

قامت دراسة القوى العاملة في المملكة على فرضية وثلاثة أهداف جاءت على شكل تساؤلات . وبانتهاء الدراسة تم التحقق من الفرضية التي قامت على أساسها وأثبتت أن **القوى العاملة الوطنية** لا تتوزع بطريقة عادلة ومتكافئة على الأنشطة الاقتصادية في المملكة نوعاً ما وهذا ما يؤكده مقياس جيبس ومارتن للتنوع من وجود خلل واضح في توزيع القوى العاملة حسب الجنسية والنشاط الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين التعدادين (١٣٩٤ – ١٤١٣هـ) وإن كانت تتجه نحو تحقيق العدالة (٠,٦٧ ، ٠,٨٥) على التوالي . وإن **إجمالي القوى العاملة** في المملكة تتوزع بطريقة عادلة ومتكافئة على الأنشطة الاقتصادية نسبياً ؛ إذ تم تطبيق مؤشر جيبس ومارتن للتنوع لكل من خطتي التنمية الأولى (١٣٩٥/٩٠هـ) والسادسة (١٤٢٠/١٥هـ) ، فوجد أن المؤشر يساوي ٠,٧٨ ، ٠,٨٣ على التوالي ؛ مما يدل على أن جميع القطاعات الإنتاجية في المملكة وعبر ٢٥ سنة مضت لاقت أهمية نسبية من قبل المسئولين بتوجيه القدر الذي تحتاجه من القوى العاملة للوفاء بمتطلبات التنمية . كما يدل على الاهتمام المستمر ما بين الخطة الأولى والسادسة بتوجيه القدر الكافي من القوى العاملة للقطاعات الإنتاجية المختلفة بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة بما يتماشى مع أهداف خطط التنمية. وقد تم تطبيق مقياس جيبس ومارتن للتنوع على **إجمالي القوى العاملة** في المملكة وفقاً للتعداد الأول عام ١٣٩٤هـ والتعداد الثاني عام ١٤١٣هـ وخرجا بالنتيجة نفسها وهي قربه من التنوع في توزيع إجمالي القوى العاملة على أقسام النشاط الاقتصادي مع تحقيق الاستمرارية في التحسن (-٠,٧٥، ٠,٨٩ على التوالي خلال ١٩ سنة مضت).

كما تحققت الدراسة من الهدف الأول والثاني وأثبتت أن القوى العاملة حققت تطوراً يتناسب مع أهداف خطط التنمية الخمسية . كما أثبتت أن القوى العاملة حققت تطوراً يفوق في نسبته التطور السكاني . وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها :-

١. حقق تطور القوى العاملة في المملكة خلال الفترة السابقة لخطط التنمية الخمسية أي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٦٣-١٩٧٠م زيادة مقدارها ٨٤ % خلال ٧ سنوات بمعدل زيادة سنوية مقدارها ١٢%.
٢. حقق تطور القوى العاملة في المملكة بعد تطبيق أهداف خطط التنمية الخمسية بنهاية خطة التنمية الأولى- ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)- وحتى نهاية خطة التنمية السادسة -١٤٢٠هـ (٢٠٠٠م)- زيادة مقدارها ٣٣٠% خلال ٢٥ سنة بمعدل زيادة سنوية مقدارها ١٣,٢% .
٣. حقق تطور القوى العاملة في المملكة في الفترة الممتدة ما بين التعدادين (١٣٩٤ – ١٤١٣هـ) زيادة مقدارها ١٨٦% خلال ١٩ سنة بمعدل زيادة سنوية مقدارها ٩,٨% .
٤. شهدت القوى العاملة في المملكة العربية السعودية وبتطبيق معدلات النمو السكاني نمواً سريعاً يتماشى مع النمو والازدهار الاقتصادي ويفوق معدلات النمو السكاني ؛ إذ أن معدل النمو السنوي للقوى العاملة خلال الفترة الممتدة ما بين التعدادين (١٣٩٤-١٤١٣هـ) أي خلال ١٩ سنة بلغ ٥٥,٥٣% ، بينما بلغ معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة ٤,٩% .

٥. تفاوتت نسبة الزيادة في القوى العاملة ما بين خطط التنمية الخمسية إذ بلغت أقصاها بنهاية خطة التنمية الخمسية الثالثة (٧٩,٩١%) ، تلتها خطة التنمية الثانية (٤١,٤٩%) ، ثم الرابعة فالخامسة فالسادسة (٢٩,٨٢% ، ١٨,٩٩% ، ٤,٤٩%) على التوالي . ويرجع ذلك إلى أن الخطط الثلاث الأولى بدأت بالمراحل التأسيسية والإنشائية والتي تطلبت أعداد هائلة من الأيدي العاملة الوافدة ، في الوقت الذي عملت به المملكة جاهدة لتطوير الأيدي العاملة الوطنية لتحل محل الأيدي العاملة غير الوطنية بعد انقضاء فترة تدريبها وتخريجها .

٦. ترتب على تفاوت نسب الزيادة في القوى العاملة تفاوت مماثل في نسب العمالة السعودية -للأسباب السابقة الذكر- فجاءت خطة التنمية الأولى بنسبة عمالة سعودية مرتفعة (٧٢%) ، بدأت تنخفض رويداً رويداً لدخولها حلبة التدريب والتطوير حتى وصلت إلى ٣٢,٨% بنهاية خطة التنمية الرابعة (١٤١٠هـ). ثم عاوت الارتفاع مرة أخرى لتمثل ٣٤,٧% ، ٤٤,٢١% بنهاية خطة التنمية الخامسة (١٤١٥هـ) والسادسة (١٤٢٠هـ) على التوالي . ومن المتوقع أن تتجاوز النسبة نصف القوى العاملة بنهاية خطة التنمية السابعة عام ١٤٢٥هـ (٥٣,٢%) متفقة بذلك مع أهداف خطط التنمية الخمسية والتي تتلخص في الاستعانة بالقوى العاملة الوافدة للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية التي تحتاجها البلاد في الوقت الذي تعمل فيه على تنمية المهارات البشرية الوطنية لتبدأ بعدها مرحلة الإحلال .

٧. إن تنمية القوى العاملة في المملكة من حيث الكم والكيف كانت مرآة تعكس التطورات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي خطط لها في خطط التنمية الخمسية وأكدتها التعدادات السكانية ؛ لذا بدأت العمالة مرتفعة بالقطاعات الإنتاجية ثم الخدمية فالنفطية بدءاً بالخطة الخمسية الأولى وحتى الثالثة . وارتفع نصيب القطاعات الخدمية ثم الإنتاجية -مع احتفاظ القطاع البترولي والحكومي بنسب متقاربة- بدءاً بخطة التنمية الرابعة وحتى السابعة ؛ ويرجع ذلك إلى تركيز الخطط الأولى على زيادة الإنتاج لتوفير الموارد المالية اللازمة للتغلب على المعوقات التي تعرقل النمو الاقتصادي ، حيث ارتفع الإنفاق على مشاريع التجهيزات الأساسية ، في حين تركزت أنشطة القطاع الخاص في البناء والتشييد والأعمال التجارية .

٨. تفوقت العمالة السعودية على العمالة غير السعودية في ارتفاع نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية ؛ إذ عمل بها أكثر من نصف القوى العاملة السعودية في فترة التعداد الأول (٥٩,٣٧%) مقابل ٤٨,٧٥% للعمالة غير السعودية . وعلى النقيض وبعد مرور أكثر من ١٩ سنة ؛ ارتفع حجم القوى العاملة السعودية في القطاعات الخدمية لتصل إلى ٨٤,٠٧% أي أكثر من ثلاثة أرباع القوى السعودية العاملة في المملكة وفق التعداد الثاني مقابل ٤٥,٥٣% للقوى غير السعودية العاملة في القطاعات الإنتاجية . ولا عجب في ذلك ؛ إذ أن احتواء الأنشطة غير الإنتاجية لعدد كبير من القوى العاملة السعودية يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة لسد احتياجات الأنشطة الإنتاجية .

٩. أظهرت العمالة السعودية تغييراً كبيراً في التركيب المهني ، وبدا توزيع القوى العاملة على أقسام النشاط الاقتصادي غير متكافئ ؛ إذ بعد أن عمل أكثر من نصف القوى العاملة في الزراعة والصيد حيث اعتبرها السكان مصدر الرزق الوحيد بجانب الصناعات اليدوية البسيطة في فترة التعداد الأول عام ١٣٩٤هـ بواقع ٥١,٥٦% من جملة القوى العاملة السعودية ، أصبحت الغالبية العظمى من القوى العاملة –أكثر من ثلاثة أرباعها– تعمل بالخدمات بمفهومها الواسع والتي تشمل المال والتأمين والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والشخصية وغير ذلك ، وتقلصت عمالة القطاعات الإنتاجية الأولية نتيجة توفر مصادر أخرى للدخل . بينما توزعت العمالة غير السعودية بشكل أكثر تكافؤ على أقسام النشاط الاقتصادي ؛ إذ عمل النصف تقريباً في قطاعي التشييد والبناء والخدمات الاجتماعية والشخصية ، كما عمل الخمس تقريباً في تجارة الجملة والتجزئة ، وأكثر من العشر في الصناعات التحويلية ، ووزعت النسبة المتبقية على الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

المصادر والمراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم ، عيسى علي . (١٩٩٥م) . الأساليب الإحصائية والجغرافيا . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٢. الأمم المتحدة . (١٩٨١م) . الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا : المملكة العربية السعودية . اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت .

٣. الجميعي ، فؤاد محمد . (١٩٨٩م) . أسباب عجز قوة العمل الوطنية وأساليب علاجها في أقطار الخليج العربي. المجلة العربية للإدارة ، العدد ١٣ .

٤. الخريف ، رشود محمد . ١٤١٨هـ (١٩٩٨م) . التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة (١٣٩٤-١٤١٣هـ) . العدد ٢١١ . الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت .

٥. الخريف ، رشود محمد . ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) . القوى العاملة في المملكة العربية السعودية : أبعادها المكانية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية . العدد ٤١ . بحوث جغرافية ، الجمعية الجغرافية السعودية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

٦. الصباب ، أحمد العلي . (بدون تاريخ) . التخطيط والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية . دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة .

٧. عريقات ، حربي محمد موسى . (١٩٩٢م) . مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي . الطبعة الأولى . دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن .

٨. القباني ، محمد عبد العزيز . ١٤١٩هـ (١٩٩٨م) . التحليل الجغرافي للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية : ١٣٩٤-١٤١٣هـ . العدد ٢٢٠ . رسائل جغرافية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت .

٩. مجلس التعاون لدول الخليج العربي . (١٩٩٦م) . الأمانة العامة . الرياض.

١٠. مصلحة الإحصاءات العامة . ١٣٧٩هـ . التعداد العام للسكان والمساكن عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م).

١١. منظمة العمل الدولية . (١٩٩٦م) . تجربة منظمة العمل الدولية في مجال إعداد التصنيف الدولي الموحد (النموذجي) للمهن لعام ١٩٨٨م في : نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك . المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون . سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، العدد ٣٢. المنامة .

١٢. الهاجري ، فريال محمد . (١٩٧٩م) . أثر حربي الخليج على إنتاج النفط وأسعاره في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٩-١٩٩٢م . مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية . العدد الثلاثون . البحث الخامس . جمهورية مصر العربية .

١٣. وزارة التخطيط . (بدون تاريخ) . النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) . مصلحة الإحصاءات العامة . مطابع مصلحة الإحصاءات العامة ، الرياض .

١٤. وزارة التخطيط . ١٣٩٥هـ . خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ). مطابع وزارة التخطيط ، الرياض.

١٥. وزارة التخطيط . ١٤٠٠هـ . خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) . مطابع وزارة التخطيط ، الرياض.

١٦. وزارة التخطيط . ١٤٠٥هـ . خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ). مطابع وزارة التخطيط ، الرياض.

١٧. وزارة التخطيط . ١٤١٠هـ . خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ).مطابع وزارة التخطيط، الرياض.

١٨. وزارة التخطيط . ١٤١٦هـ .خطة التنمية السادسة(١٤١٥-١٤٢٠هـ). مطابع وزارة التخطيط ، الرياض.

١٩. وزارة التخطيط . ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) . منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤٢٠هـ (١٩٧٠-٢٠٠٠م): حقائق وأرقام . الإصدار الثامن عشر . العبيكان ، الرياض .

٢٠. وزارة التخطيط . ١٤٢١هـ . خطة التنمية السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥هـ).مطابع وزارة التخطيط ، الرياض.

٢١. وزارة التخطيط . ١٤٢٢هـ . مسيرة التنمية في ٢٠ عاماً . شركة مطابع نجد التجارية . الرياض .

٢٢. وزارة المالية والاقتصاد الوطني . (١٩٧٧م) . مصلحة الإحصاءات العامة .

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

- Birks, J.S., and C.A., Sinclair , ١٩٨٠ (A) , **Arab Manpower** , St. Martin's Press, NewYork.
- Birks, J.S., and C.A., Sinclair , ١٩٨٠ (B) , **International Migration and Development in the Arab World**, Geneva : International Labour Office.

Synopsis:

The workforce planning and education component has substantial significance in the economic structure due to its extreme importance in comprehensive economic planning. The State has given it prominent attention in its five year development plans since it is one of the cornerstones of the economic development, the pivotal and prime mover of the national economy and one of the production inputs. This study aims at shedding some light on the workforce, its development according to the divisions of the economic sectors, and highlighting the State's role in developing the workforce over the course of the five year development plans.

Planning and Development of the Manpower in the Kingdom of Saudi Arabia
Geography Study

Dr. Feryal Mohammed Al-Hajri
Associate Professor, Economic Geography, Faculty of Girls' Arts, Dammam

ملحق رقم (١)

التطور النسبي للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية خلال خطط التنمية الخمسية الممتدة ما بين عامي ١٣٩٠-١٤٢٥هـ

النشاط الاقتصادي	١٣٩٥/٩٠	١٤٠٠/٩٥	١٤٠٥/٠٠	١٤١٠/٠٥	١٤١٥/١٠	١٤٢٠/١٥	١٤٢٥/٢٠
الزراعة	٣٩,٨٠	٢٤,٢٠	١٣,٩٠	٩,٩٠	٥,٤٩	٧,٨٠	٧,٨٠
الصناعات التعدينية غير النفطية	٠,٢٠	٠,٣٠	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٦	٠,٢٠	٠,٢٠
الصناعات التحويلية	٤,٢٠	٤,٢٠	٩,٣٠	٦,٤٠	٨,٢٥	٨,٢٠	٨,٨٠
قطاع النفط	١,٦٠	١,٥٠	١,٥٠	٠,٨٠	٠,٨٠	١,٤٠	١,٣٠
الكهرباء والغاز والمياه	٠,٩٠	١,٣٠	٣,٣٠	٢,٢٠	١,١٦	١,٣٠	١,٤٠
البناء والتشييد	٩,٩٠	١٣,٤٠	١٩,٩٠	١٦,٤٠	١٥,٤٤	١٤,٢٠	١٤,٧٠
التجارة	٨,٨٠	١٢,٦٠	١٢,٥٠	١٥,٦٠	١٥,١٠	١٤,٤٠	١٤,٣٠
النقل والاتصالات	٦,٥٠	٨,٧٠	٦,٨٠	٤,٥٠	٤,٦٦	٤,٢٠	٤,١٠
خدمات المال والعقار	٠,٨٠	١,٤٠	٣,١٠	١,٧٠	٤,٨١	٤,٧٠	٥,٠٠
الخدمات الأخرى	١٣,٢٠	١٩,٥٠	١٩,١٠	٣١,٦٠	٣٢,٣٢	٣٠,٩٠	٣٠,٠٠
القطاع الحكومي	١٤,١٠	١٣,٠٠	١٠,٥٠	١٠,٨٠	١١,٩١	١٢,٨٠	١٢,٤٠
الإجمالي النسبي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الإجمالي العددي	١٧٤٦٥٠٠	٢٤٧١٢٠٠	٤٤٤٦٠٠٠	٥٧٧١٨٠٠	٦٨٦٧٧٠٠	٧١٧٦٣٠٠	٧٥٠٤٩٠٠
معدل التغير	٠	٤١,٤٩	٧٩,٩١	٢٩,٨٢	١٨,٩٩	٤,٤٩	٤,٥٨
معدل التغير السنوي	٠	٨,٣٠	١٥,٩٨	٥,٩٦	٣,٨٠	٠,٩٠	٠,٩٢

ملحق رقم (٣)

توزيع القوى العاملة في المملكة العربية السعودية حسب الجنس والنوع والنشاط الاقتصادي عام ١٤١٣هـ[1]

أقسام النشاط الاقتصادي	سعودي			غير سعودي			الجملة	نسبة السعوديين	نسبة غير السعوديين
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع			
الزراعة والصيد البري والغابات	١٣٢٣٣٨	٢٣٩١	١٣٤٧٢٩	٢٣١٨٨٩	٩١	٢٣١٩٨٠	٣٦٦٧٠٩	٣٦,٧٤	٦٣,٢٦
صيد الأسماك	٥٢٠٨	٩	٥٢١٧	٦٨٥٦	١١	٦٨٦٧	١٢٠٨٤	٤٣,١٧	٥٦,٨٣
التعدين والتحجير	٥٧٤٨٥	٣٨١	٥٧٨٦٦	١٦٥٦٧	٢٧٧٤	١٩٣٤١	٧٧٢٠٧	٧٤,٩٥	٢٥,٠٥
الصناعة التحويلية	٥٢٩٢٠	٨٦١	٥٣٧٨١	٣٣٦٦٩١	٧٢١٠	٣٤٣٩٠١	٣٩٧٦٨٢	١٣,٥٢	٨٦,٤٨
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٣١٠٣٩	٢٠	٣١٠٥٩	٢٢٤٦٢	٤١	٢٢٥٠٣	٥٣٥٦٢	٥٧,٩٩	٤٢,٠١
البناء والتشييد	٣٠٩٨٨	٤٨	٣١٠٣٦	٧١٢٠٨٦	١٣٣٢	٧١٣٤١٨	٧٤٤٤٥٤	٤,١٧	٩٥,٨٣
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات والمركبات والسلع الشخصية والمنزلية	١١٥٧٥٧	٦٨٣	١١٦٤٤٠	٤٧٩٤١٥	٤٤٥٩	٤٨٣٨٧٤	٦٠٠٣١٤	١٩,٤٠	٨٠,٦٠
الفنادق والمطاعم	٣٦٦٧	١٧	٣٦٨٤	٩٢١١٢	٧١٨	٩٢٨٣٠	٩٦٥١٤	٣,٨٢	٩٦,١٨
النقل والتخزين والمواصلات	١٠٣٦٠٠	٣٢٨	١٠٣٩٢٨	٩٥٩٨٧	١١٠٣	٩٧٠٩٠	٢٠١٠١٨	٥١,٧٠	٤٨,٣٠
الخدمات النقدية الوسيطة	٢٨٨٨٧	٣٤٤	٢٩٢٣١	١٧٨٥٣	٩٨	١٧٩٥١	٤٧١٨٢	٦١,٩٥	٣٨,٠٥
أنشطة العقارات والتأجير وأنشطة المشاريع التجارية	٢٧٤٦٤	١٦٠	٢٧٦٢٤	١٦١٩٥٠	٤٧٧٢	١٦٦٧٢٢	١٩٤٣٤٦	١٤,٢١	٨٥,٧٩
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	٩٣٩٨٠١	٦٣٧٢	٩٤٦١٧٣	٧١٥٤٣	٢٠٧٦	٧٣٦١٩	١٠١٩٧٩٢	٩٢,٧٨	٧,٢٢
التعليم	١٨٤٨٥١	١٤٦٠١٥	٣٣٠٨٦٦	٥٥٠٣٨	٣٢٧٦٠	٨٧٧٩٨	٤١٨٦٦٤	٧٩,٠٣	٢٠,٩٧
الصحة والخدمة الاجتماعية	٥٧٥٨٩	١٢٦٢٢	٧٠٢١١	٦١٣٨٧	٥٦٥٩٤	١١٧٩٨١	١٨٨١٩٢	٣٧,٣١	٦٢,٦٩
أنشطة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٢٦١١٨	٥٨٧	٢٦٧٠٥	٨٣٥٢١	١٥٥٣	٨٥٠٧٤	١١١٧٧٩	٢٣,٨٩	٧٦,١١
توظيف الأسر الخاصة للخدم والمعاونين في المنزل	٤١٦٥	٧٢٧	٤٨٩٢	١٠٩١٣٢	٢٦٢٤٥٦	٣٧١٥٨٨	٣٧٦٤٨٠	١,٣٠	٩٨,٧٠
المنظمات والهيئات الأجنبية غير السعودية	٧٩٠	١٧	٨٠٧	٥١٢٢	٤٩٧	٥٦١٩	٦٤٢٦	١٢,٥٦	٨٧,٤٤
غير مبين	٩٥٠	٢٣	٩٧٣	٩٨٠	٥٠	١٠٣٠	٢٠٠٣	٤٨,٥٨	٥١,٤٢
الجملة	١٨٠٣٩١٧	١٧١٦٠٥	١٩٧٥٢٢٢	٢٥٦٠٥٩١	٣٧٨٥٩٥	٢٩٣٩١٨٦	٤٩١٤٤٠٨	٤٠,١٩	٥٩,٨١
%	٩١,٣١٠	٨,٦٩		٨٧,١٢	١٢,٨٨				

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني . (١٩٧٧م) . نقلاً عن : الأمم المتحدة . (١٩٨١م) . ص١٨.

ملحق رقم (٣)

توزيع القوى العاملة في المملكة العربية السعودية حسب الجنس والنوع والنشاط الاقتصادي لعام ١٣٩٤هـ[٢]

أقسام النشاط الاقتصادي	سعودي						غير سعودي						نسبة غير السعوديين	نسبة السعوديين	الإجمالي الكلي
	ذكور		إناث		الإجمالي		ذكور		إناث		الإجمالي				
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد			
الزراعة والصيد البري والغابات	٥٠,١	٦٢٥٨٤٠	٧٥,٢	٥٧٨٢٩	٥١,٥٦	٦٨٣٦٦٨	٧,٣	٢٧١٠١	٣	٥٩٨,٨٩	٧,٠٨	٢٧٧٠٠,١٤	٣,٨٩	٩٦,١١	٧١١٣٦٨,٦
التعدين والتحجير	١,٦	١٩٩٨٦,٩	٠,١	٧٦,٩	١,٥١	٢٠٠٦٣,٨	١,٥	٥٥٦٨,٨	١,٨	٣٥٩,٣٣	١,٥٢	٥٩٢٨,٠٨٤	٢٢,٨١	٧٧,١٩	٢٥٩٩١,٨٨
الصناعة التحويلية	٢,١	٢٦٢٣٢,٨	٢,٨	٢١٥٣	٢,١٤	٢٨٣٨٦	١٢,٤	٤٦٠٣٥	٨,٥	١٦٩٦,٩	١٢,٢٠	٤٧٧٣١,٨٦	٦٢,٧١	٣٧,٢٩	٧٦١١٧,٨٦
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٠,٧	٨٧٤٤,٢٧	٠,٢	١٥٣,٨	٠,٦٧	٨٨٩٨,٠٧	١,٧	٦٣١١,٣	١	١٩٩,٦٣	١,٦٦	٦٥١٠,٨٨	٤٢,٢٥	٥٧,٧٥	١٥٤٠٨,٩٥
البناء والتشييد	٣,٧	٤٦٢١٩,٧	٠	٠	٣,٤٩	٤٦٢١٩,٧	٢٧,٧	١٠٢٨٣٦	٠	٠	٢٦,٢٩	١٠٢٨٣٦,٣	٦٨,٩٩	٣١,٠١	١٤٩٠٥٥,٩
إجمالي القطاعات الإنتاجية	٥٨,٢	٧٢٧٠٢٣	٧٨,٣	٦٠٢١٣	٥٩,٣٧	٧٨٧٢٣٦	٥٠,٦	١٨٧٨٥٣	١٤,٣	٢٨٥٤,٧	٤٨,٧٥	١٩٠٧٠٧,٢	١٩,٥٠	٨٠,٥٠	٩٧٧٩٤٣,٣
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والمقاهي والفنادق	٦,٢	٧٧٤٤٩,٢	١,٢	٩٢٢,٨	٥,٩١	٧٨٣٧٢	١٧,٣	٦٤٢٢٦	١١,٣	٢٢٥٥,٨	١٦,٩٩	٦٦٤٨٢,٠٧	٤٥,٩٠	٥٤,١٠	١٤٤٨٥٤,١
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٥	٩٣٦٨٨,٦	٠,٣	٢٣٠,٧	٧,٠٨	٩٣٩١٩,٣	٤,٢	١٥٥٩٣	١	١٩٩,٦٣	٤,٠٤	١٥٧٩٢,١٣	١٤,٣٩	٨٥,٦١	١٠٩٧١١,٤
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٠,٦	٧٤٩٥,٠٩	٠	٠	٠,٥٧	٧٤٩٥,٠٩	١	٣٧١٢,٥	٠	٠	٠,٩٥	٣٧١٢,٥	٣٣,١٢	٦٦,٨٨	١١٢٠٧,٥٩
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٣,٨	٢٩٧٣٠٥	١٩,٢	١٤٧٦٥	٢٣,٥٣	٣١٢٠٧٠	٢٣,٦	٨٧٦١٥	٧٢,٤	١٤٤٥٣	٢٦,٠٩	١٠٢٠٦٨,٢	٢٤,٦٥	٧٥,٣٥	٤١٤١٣٨,١
إجمالي القطاعات الخدمية	٣٨,١	٤٧٥٩٣٨	٢٠,٧	١٥٩١٨	٣٧,٠٩	٤٩١٨٥٦	٤٦,١	١٧١١٤٦	٨٤,٧	١٦٩٠٩	٤٨,٠٧	١٨٨٠٥٤,٩	٢٧,٦٦	٧٢,٣٤	٦٧٩٩١١,٢
غير مبين	٣,٧	٤٦٢١٩,٧	١	٧٦٩	٣,٥٤	٤٦٩٨٨,٧	٣,٣	١٢٢٥١	١	١٩٩,٦٣	٣,١٨	١٢٤٥٠,٨٨	٢٠,٩٥	٧٩,٠٥	٥٩٤٣٩,٥٨
الجملة	١٠٠	١٢٤٩١٨١	١٠٠	٧٦٩٠٠	١٠٠	١٣٢٦٠٨١	١٠٠	٣٧١٢٥٠	١٠٠	١٩٩٦٣	١٠٠	٣٩١٢١٣	٢٢,٧٨	٧٧,٢٢	١٧١٧٢٩٤

[٢] وزارة المالية والاقتصاد الوطني . (١٩٧٧م) . نقلاً عن : الأمم المتحدة . (١٩٨١م) . ص١٨.